





۱	کتاب الفقه	۱	کتاب الفقه
۲	کتاب الفقه	۲	کتاب الفقه
۳	کتاب الفقه	۳	کتاب الفقه
۴	کتاب الفقه	۴	کتاب الفقه
۵	کتاب الفقه	۵	کتاب الفقه
۶	کتاب الفقه	۶	کتاب الفقه
۷	کتاب الفقه	۷	کتاب الفقه
۸	کتاب الفقه	۸	کتاب الفقه
۹	کتاب الفقه	۹	کتاب الفقه
۱۰	کتاب الفقه	۱۰	کتاب الفقه
۱۱	کتاب الفقه	۱۱	کتاب الفقه
۱۲	کتاب الفقه	۱۲	کتاب الفقه
۱۳	کتاب الفقه	۱۳	کتاب الفقه
۱۴	کتاب الفقه	۱۴	کتاب الفقه
۱۵	کتاب الفقه	۱۵	کتاب الفقه
۱۶	کتاب الفقه	۱۶	کتاب الفقه
۱۷	کتاب الفقه	۱۷	کتاب الفقه
۱۸	کتاب الفقه	۱۸	کتاب الفقه
۱۹	کتاب الفقه	۱۹	کتاب الفقه
۲۰	کتاب الفقه	۲۰	کتاب الفقه
۲۱	کتاب الفقه	۲۱	کتاب الفقه
۲۲	کتاب الفقه	۲۲	کتاب الفقه
۲۳	کتاب الفقه	۲۳	کتاب الفقه
۲۴	کتاب الفقه	۲۴	کتاب الفقه
۲۵	کتاب الفقه	۲۵	کتاب الفقه
۲۶	کتاب الفقه	۲۶	کتاب الفقه
۲۷	کتاب الفقه	۲۷	کتاب الفقه
۲۸	کتاب الفقه	۲۸	کتاب الفقه
۲۹	کتاب الفقه	۲۹	کتاب الفقه
۳۰	کتاب الفقه	۳۰	کتاب الفقه
۳۱	کتاب الفقه	۳۱	کتاب الفقه
۳۲	کتاب الفقه	۳۲	کتاب الفقه
۳۳	کتاب الفقه	۳۳	کتاب الفقه
۳۴	کتاب الفقه	۳۴	کتاب الفقه
۳۵	کتاب الفقه	۳۵	کتاب الفقه
۳۶	کتاب الفقه	۳۶	کتاب الفقه
۳۷	کتاب الفقه	۳۷	کتاب الفقه
۳۸	کتاب الفقه	۳۸	کتاب الفقه
۳۹	کتاب الفقه	۳۹	کتاب الفقه
۴۰	کتاب الفقه	۴۰	کتاب الفقه
۴۱	کتاب الفقه	۴۱	کتاب الفقه
۴۲	کتاب الفقه	۴۲	کتاب الفقه
۴۳	کتاب الفقه	۴۳	کتاب الفقه
۴۴	کتاب الفقه	۴۴	کتاب الفقه
۴۵	کتاب الفقه	۴۵	کتاب الفقه
۴۶	کتاب الفقه	۴۶	کتاب الفقه
۴۷	کتاب الفقه	۴۷	کتاب الفقه
۴۸	کتاب الفقه	۴۸	کتاب الفقه
۴۹	کتاب الفقه	۴۹	کتاب الفقه
۵۰	کتاب الفقه	۵۰	کتاب الفقه

کوزی برون زام
و سانی در

مه کتف احمد غری
به محمد رطقی عقی
عنهما

رسالة بسمه	٢
رسالة جدله	٦
رسالة تصليه	٩
رسالة اما بعد	١١
رسالة اسم اشارت في اوائل الكتب	١٣
مقدمة الشروع في العلم	١٦
رسالة في معنى المقدمة	١٨
رسالة كلمة توحيد	٢٠
رسالة في الفرق بين النظر والفكر	٢٣
رسالة في انواع التعريف	٢٤
رسالة في اجزاء القضية	٢٦
على المذهبين	٢٦
رسالة في سقوط همزة ابن	٢٨
رسالة في كلمة لاسما	٣٠
مبحث لطيف على قوله فلما	٣١
كان علم البلاغة وعلم	
توابعها في المطول	
رسالة ارشاد الناصحين في كلمة لعل	٣٢
رسالة في قوله الله واحد	٣٤
في الفقه الاكبر	
رسالة في تحقيق لبس كل	٣٥
رسالة في النسب بين	٣٦
المطابقة والتضمن والالتزام	
رسالة في تحقيق العلم	٣٩
الاجمالى له تع	
رسالة في تحقيق علم	٤١
الواجب تع	
رسالة في تحقيق المثل	٤٣
الافلاطونية	
رسالة قضية معدوله	٤٤
رسالة في بيان الرابط	٤٤
الغير الزمانى	
رسالة قضية معقوله	٤٥
رسالة في كلمة كان رابطا	٤٦
زمانيا	
رسالة في قول القوم ان	٤٦
لبس كل دال بالمطابقة	
على الرفع الايجاب الكلى	
رسالة في الحمل بين	٤٧
الموضوع والحمول	
رسالة في قول الخيال	٤٨
الحمد لمستأهله	
رسالة في قول التفتازانى	٥١
وهو حسبي ونعم الوكيل	
رسالة في جهة الوحدة	٥٣
قياس واحد للرسالة الابهرية	٥٤

اشبو مجموعة نفيسة لك جامعى بين العلماء كوزى بيوك زاده ديمكله
مشهور ابراهيم افنديدركه قيصريه علماء اعلام من معيد افندى
مرحومك فرزندان جندى محمد افنديك نجل نجيبى اولوب
بيك يوز التمش سمنه سى خلانده زيب كهواره وجود اولمش
وعمة الاساتيد شارح طريقت محمدية خادم مقتبسى ابوسعيد
محمد افندى مرحومك تلميذ خاصى وقضاة من بورك مشاهير
علمائى من مرحوم بيوك حسين افنديدك علوم عقلية ونقلية
تحصيل ونجلى مدت نشر علوم نافعه ايله ميان فضلاذه
نام فضائل ارتسامنى تكميل ايتش وييك ايكوز الى اوج شوال
شريفك اون سكرنجى كوفى (كل نفس ذائقة الموت) كريمه سى
مدلو لنجيه نجى قضا وطقسان اوج ياشنده اولديغى حالده
ارتحال دار بقا ايلش وقضاء من قومده اعداد اولشان محله
دفن قيلمشدر من حوم موى اليك بو مجموعه دن بشقه برقاج اثر
معتبرى دخی واردر از جمله نبأ جنثى سبك تركيده فاضلانه
تفسير واستعاره عصامنى تركيه شرح وتقرير وفوائد كليه
شامل خط دستيله ديكر برقطعه مجموعه تحرير ايلشدر رحمه الله
* نمقه جمال الدين *

سنا بل الرسالة الناسبة فى مزارع سطور هذه المجلة الجليله جذيرة
ان يختبر من حبوبات فوائدها الجزيلة ويتغدى برغائف مطالعتها
الطلاب بل الفحول الانجاب ترغيبا لاولى الاباب لله در من صنفها
ومن جمعها ودونها والمأمول من خدام العتبة العلية الخاقانية

والسنة السنوية السلطانية ان يستأذتوا في خصوص طبعها
 بدار الطباعة العامرة في دار الخلافة الفاخرة الزاهرة من تلك
 السدة المستندة الى حضرة خليفة رسول رب العالمين وامام الاسلام
 والمسلمين لاجل انتشار منافعها في البلاد واستجلاب الدعوات
 الخيرية لحامي كافة العباد الا وهو الملك الاعظم والسلطان الاكرم
 السلطان ابن السلطان ابن السلطان السلطان * عبد المجيد خان
 ابن السلطان الغازي محمود خان ابن السلطان الغازي عبد المجيد
 خان لازال وجوده الاكمل في كل فضيلة وكال دائما بسرير
 السلطنة مع النصر والعز والاقبال ما طولعت الكتب ورقم الاقلام
 بعون الله العلام ومادرسات العلوم في الليالي والايام
 نعمة العبد المحتاج الى الامرية عز شانه والداعي عن اقصى الببال
 لسلطاننا المشير اليه دام سلطانه شيخ زاده محمد اسعد الحسيني
 النقيب على الاشراف والقاضي بعساكر المنصورة بولاية روم ابلي
 العمورة غفر لهما

* باسمه تعالى عز وجل *

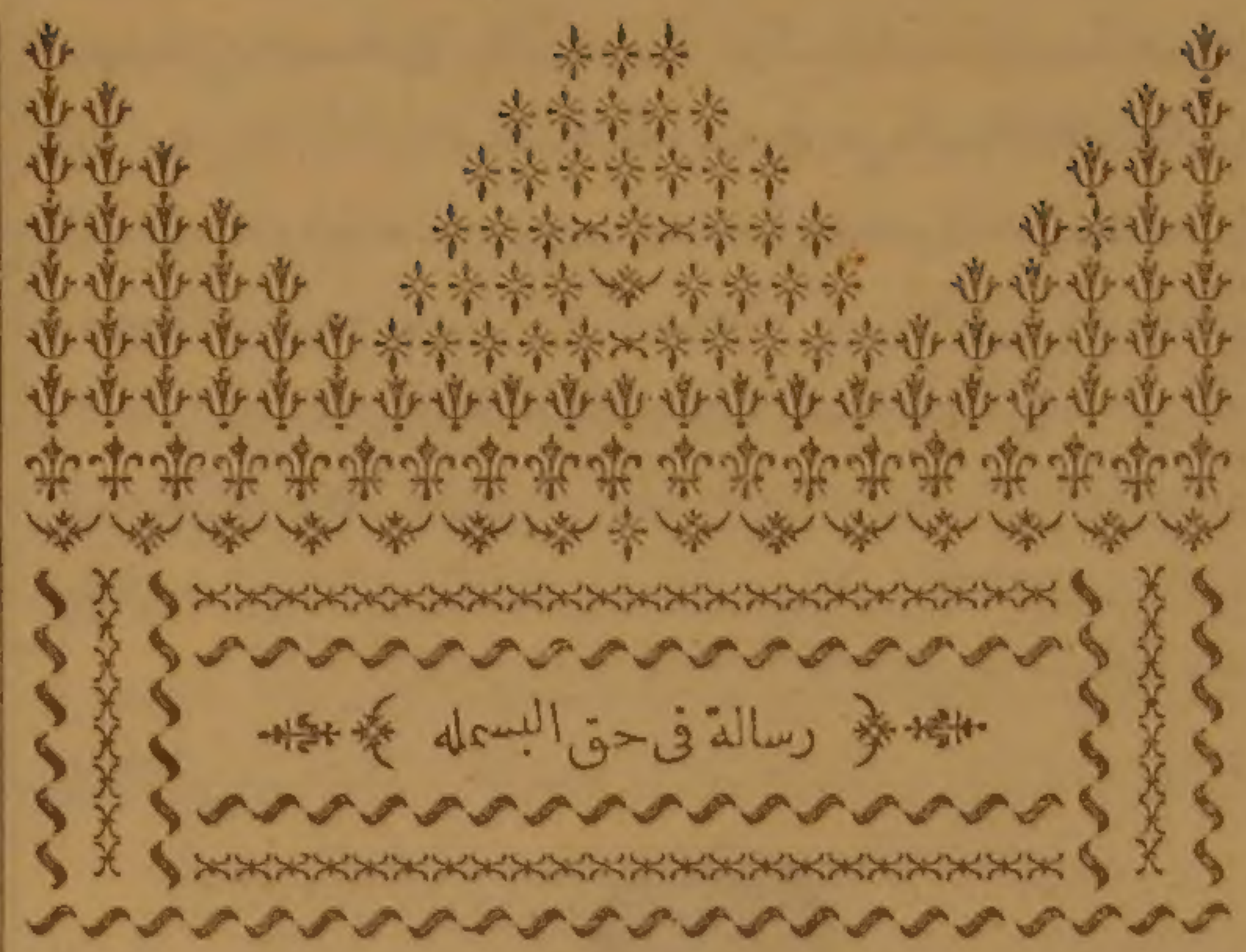
لما تشرفت بمطالعة هذه المجموعة الشاملة للفوائد المهمة والمجلة
 الكافلة للعوائد الجمية فقلت هذه تبصرة لمن تبصر وتذكرة
 لمن تذكر مجموعة القواعد لمن نظر وصندوق الفرائد لمن تفكر
 لله درجامعها الاستاذ المعبر حيث ابرز فضله بهذا الاثر

* للمقرض الافقر *

* حبذا مجموعة عبرت نسا * نوار تازة قاش خوش ادا *
 راز عرفاني جهانه قيلدي قاش * طبعه لائق كوردي اصحاب ذكا
 * حرره الفقير الى الله الملك النافع *
 * محمد جمال الدين الصحيح اتقويم الوقايع *



٢٢٢



رسالة في حق البسملة

انه من سليمان وانه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فيقول
البائس الفقير ابراهيم بن محمد المشتهر بين الطلبة بكوزي يوك زاده
اكرمه الله بالفوز والسعادة هذه رسالة موجزة في حق البسملة
جمعتها تذكرة للطلاب وتبصرة لاولي الالباب راجيا من الله تعالى
حسن المأب ونحن نقول افتتح المص (١) كتابه بالبسملة اقتداء
باسلوب الكتاب المجيد وامثالا بحديث الرسول وهو كل امر ذي بال
لم يبدأ بالبسملة فهو ابتر وعملا باجماع المؤلفين على ان الاجماع
في خطها لا في ذكرها وقد قيل على العلة الثانية بان الحديث جهة
منطوق وجهة مفهوم وجهة معارض والكل منظور فيه
اما الاول فلان كثيرا من الكتب مسطور بدون البسملة مع انها
لبست بابتراكها في كتب قدما المنطقية واما الثاني فلان كثيرا

من الكتب

١ فان قلت فعلى اختيار
الشيء الاول يلزم ان يفيد الميل
في فضيلة الله واحد عين
الوحيد قلت المراد من الواحد
الواحد في صفاته بمعنى
لا شريك له حسن جلي

٢ وقد حجاب عنه حمل الابتداء
في الحديثين على الابتداء
الحقيقي لكن التسمية والتحميد
لا يمكن جزمه من الامر المشروع
فيه ولا يمكن الباء في الحديثين
للاستعانة التي حاصلة التبرك
من اول الامر المشروع
الى اخره اما ان يعتبر بجرده

من الكتب معنون بالبسملة مع انها ابتر واما الثالث فنقول
حديث البسملة لا يمكن الامثال به لان حديث البسملة معارض
لحديث الحمدلة وكل نص شأنه كذا لا يمكن الامثال به والجواب
عن الاشكال الاول بان يقال لانم اولا وجود الكتب الاسلامية بدون
البسملة واوسلم وجودها لكن لانم انها لبست بابتراكها واما الجواب
عن الثاني بان يقال ان المراد من الابتر في الحديث الابتر الشرعي
لا العرفي والكتب المعنونة بالبسملة لبست بابتراكها وان كانت
ابتر استعمالا واما الجواب عن الثالث بان يقال لانم ان حديث
البسملة معارض لحديث الحمدلة بحسب الباطن وان كان معارضا
له بحسب الظاهر لجواز ان يراد من الابتداء في حديث البسملة
الابتداء الحقيقي بمعنى الابتداء قبل كل شيء ومن الابتداء في حديث
الحمدلة الابتداء الاضا في اي الابتداء بالنسبة الى ما بعده من الكلام
(٢) او يكون الابتداء في البسملة مقيدا بقيد قبل الحمدلة والابتداء
في الحمدلة مقيدا بقيد بعد البسملة لا يقال في هذا الجواب
تقييد النص المطلق وذلك نسخ للنص وهو غير جائز لانا نقول
ان تقييده بدون القرينة نسخ له واما تقييده مع القرينة فيبان
وتفسير للنص على ما في الاصول وترتيب كتاب الله بحيث ذكرت
البسملة فيه اولا والحمدلة ثانيا يدل على تقييد النصين كما لا يخفى
(ثم الباء) في البسملة (٣) حرف معناه الاستعانة عند البياضوي
والملا بسنة عند الزمخشري وعلى التقديرين يحتمل
ان يكون الظرف مستقرا اولغا وقصر لغوية الظرف بالاستعانة
قصور والمتعلق يجوز ان يكون اسما وفعلا ويجوز ان يقدر
مقدما او مؤخرا لكن تقديره مؤخرا اولى لتحقيق القصر ح
افرادا او تعيينا او قلنا في الكلام (٤) وفائدة القصر رد دأب
المشركين لانهم استعانوا في امورهم باسم اللات وباسم الله

(١)

صار استمرارهما اي استمرار
الاستعانة بهما او يعتبر قيام
الاستعانة بهما بالابتداء فاذا انكسر
الابتداء بالتسمية صار مستغنيا
بالنسبة واذا تكلم بالحمد
صار مستغنيا بالحمد
فهذه هي الصنفين اذا بدأ
العمل مستغنيا بهما فتحقق
والحمدلة فيكون البتدى حال
كأنه مستغنيا بهما بتدنى حال
الابتداء ايضه جوابا عن
هكذا استغنى من الحاشية
الجواب

جميعا اوبا حدهما لا على التعيين اوبا سم اللات والعزى فقط
والعلامة الزمخشري يعترض على كون الباء للاستعانة بكلام
اجالى تفصيله * لو كانت الباء للاستعانة لكان اسمه تعالى
اللة لفعل الابتداء ولو كان اللة لفعل الابتداء يلزم الابتذال في اسمه
تعالى فلو كانت الباء للاستعانة يلزم ما يلزم اما الصغرى فلان
باء الاستعانة لا تدخل الاعلى اللة الفعل واما الكبرى فلان
في اللة تبعية وهى يشعر اللة * والابتذال في اسمه تعالى ينافي
التعظيم باسمه تعالى فحمل الباء على الاستعانة ينافي التعظيم
باسمه تعالى وما ينافي التعظيم باسمه فهو غير صحيح فحمل الباء
على الاستعانة غير صحيح وقد يجاب عنه من طرف البيضاوى
لانم لزوم الابتذال مطلقا في كون الباء للاستعانة اذ لزوم
الابتذال من جهة التبعية في اللة واما من جهة كونها مما يتوقف
عليها حصول الفعل فلا يلزم الابتذال والبيضاوى لاحظ جهة
كونها مما يتوقف عليه حصول الفعل كما لا يخفى وازداده الاسم
الى الله معنوية وهى بحسب اصل الوضع تفيد اختصاص
المضاف بالمضاف اليه وان كانت للاختصاص في الجملة يشمل
اسماءه تعالى كلها وان كانت للاختصاص الحصرى وضعا
لذاته المتصف بالكمال فالاسم ح لفظه الله خاصة للاتفاق
ان ما سواه معان وصفات فان قيل ان افراد الاسم على مذهبنا
عين المسمى وهذا ينافي كون المضاف اليه غير المضاف في الاضافة
فاطريق دفع التنافي بينهما قلنا ان الغيرية بحسب لفظ افراد
الاسم لان لفظ الاسم غير المسمى والعينية باعتبار مفهوم افراد
الاسم اذ مفهوم الاسم عين المسمى والمفهوم والمسمى متحدان
ذاتا مختلفان اعتبارا لان ذات زيد مفهوم من حيث يفهم من لفظه
ومسمى من حيث ان اللفظ موضوع بازائه والله اسم للذات

٣ الباء في السبعة حرف لانه
دال على معنى غير مستقل
بالمفهومية وكل حرف اما
ينتج الباء واما حرف معان
مبان واما حرف معان الصغرى
يديهة اما الكبرى لان كل
حرف اما ان يوضع لتزكيب
الكلمات واما ان يوضع لمعان
مخصوصة فالاول حرف معان
والثاني حرف معان ينتج كل
حرف اما حرف معان واما
حرف معان

٣ الباء في السبعة حرف
الحرف اما ان يوضع لتزكيب
الكلمات واما ان يوضع لمعان
مخصوصة فالاول حرف معان
والثاني حرف معان ينتج

الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد والمراد بالاسم ههنا
ما يقابل الصفة واللقب والكنية فان قلت وضع الاسم بازائه ذاته
تعالى فرع تعقل ذاته تعالى وحقيقة الله تعالى غير معلومة
عندنا على ما في الكتب الكلامية وحين لم يعلم الحقيقة لم يتصور
الوضع قلت لا نزاع في تعقله تعالى بصفاته الذاتية والاضافية
والسلبية والفعلية على قدر ما ظهر لنا بالفيض الالهى وانما الممتنع
تعقله تعالى بكنهه حقيقته وذا غير لازم في وضع الاسم بل تصور
الذات في الجملة كاف في تصحيح الوضع على ان السؤال انما يرد
اذا كان الواضع غيره تعالى واما اذا كان الواضع هو الله فعلم غيره
بالالهام فلا سؤال اصلا كذا ذكره المولى حسن الفنارى
على المطول الرحمن الرحيم هذا علة ايماء من جهة علم الاصول
بان تقول الله احق ان يستعان او يتبرك باسمه لان الله
هو الرحمن الرحيم وكل ذات شانه كذا احق ان يستعان او يتبرك
باسمه هذا اخر ما جعلناه من السطور والمرجوع من الخلل ان لا ينظروا
القصور في محل الایجاز والله اعلم بالصواب

تذنيب

اعلم ان ههنا اسم ومسمى ونسبة الاسم الى المسمى فالاسم
هو اللفظ المفرد الموضوع لمعنى والمسمى هو المعنى الذى وضع
الاسم بازائه ثم ان المسمى والمفهوم والمدلول والمعنى شئ واحد
ذاتا وانما الاختلاف بالاعتبار لان المعنى من حيث وضع اللفظ بازائه
مسمى ومن حيث يحصل من اللفظ مفهوم ومن حيث يدل عليه
اللفظ مدلول ومن حيث يقصد من اللفظ معنى كذا في التلويح
ثم الاسم اما ان يراد به لفظ الاسم واما ان يراد به مفهوم الاسم
ومدلوله فان اراد به لفظ الاسم فهو غير المسمى اتفاقا لان لفظ
الجدار غير ماهية الجدار وان اراد به مدلول الاسم كما هو

الحرف اما حرف مبان واما
حرف معان فان قلت هذا
التقسيم فيه تداخل الاقسام
ان بعض حرف معان حرف
مبان او بالعكس وكل تقسيم
شانه كذا فاسد واجيب عن
كلية الكبرى ان التقسيم
اعتبارى وتداخل الاقسام
جائز فيه فان قيل هذا التقسيم
فيه واسطة بين الاقسام لان
الحروف الزوائد كفى بالله
ومحسبك درهم واسطة بين
الاقسام وكل تقسيم شانه
كذا فاسد واجيب عن
الصغرى بان الحروف الزوائد

محل النزاع على ما صرح به شارح المواقف فاما ان يراد من المدلول المدلول المطابق كما هو رأى الجمهور فالاسم مطلقا غير المسمى سواء كان اسم ذات او اسم صفات واما ان يراد من المدلول معنى اعم من المطابق والتضمني كما هو رأى الاشعري فالاسم ح قد يكون عين المسمى كما في الاسماء الذات الجوامد كزبد فان مفهومه عين المسمى الموجود في الخارج فان مدلوله المطابق نفس المسمى وقد يكون غير المسمى كما في اسماء الصفات لان المق من اسماء الصفات هي الصفات على رأى الشيخ لا الذات كالحالق فان مدلوله التضمني الذي هو الخلق وهو غير الذات لان الصفة مغايرة للموصوف غيرية لغوية وقد يكون مدلول الاسم لآعين المسمى ولا غيره كما في اسماء الذات والصفات معا كالعالم فان مدلوله التضمني الذي هو العلم لبس عين الذات المسمى بل غيره غيرية لغوية اي مغايرة ولا غير المسمى غيرية اصطلاحية بمعنى امكان انفكاكه عن الذات فاذا نفي الغيرية الاصطلاحية يكون بمعنى لا يمكن انفكاكه عن الذات اي يمنع انفكاكه عن الذات فلا يلزم ارتفاع النقيضين لان المثبت ضمنا الغيرية اللغوية والمنفي صراحة الغيرية الاصطلاحية

رسالة في الحمد له

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى اما بعد فهذه رسالة في حق الحمدلة في اوائل الكتب قد جمعها الفقير ابراهيم بن محمد القيصريه وى من كلام المهرة راجيا من الله تعالى الاجر الجزيل وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الحمد هو الثناء على الجميل الصادر بالاختيار على ماله الاشتهار او الصادر عن المختار نعمة كان او غيرها والشكر هو الاتيان بما يفيد التعظيم على النعمة سواء كان ثناء

او غيره

او غيره وبينهما عموم من وجه حيث يجتمعان في ثناء النعمة ويفارق الاول من الثاني في الثناء على الفضيلة الغير السارية ويفارق الثاني فيما سوى الثناء مما يفعل بالاركان والجنان لافادة التعظيم للمنان في مقابلة الاحسان ولا يشك الحمد على صفاته تعالى الذاتية ٩ لانها مستندة الى المختار وان لبست بالاختيار او منزل منزلة الاختياري اما لاستقلال الذات فيها من غير مدخلية شيء من الاغيار كما في الاختيارات او باعتبار كونها مبادئ الافعال الاختيارية كذا ذكره الفاضل العصام في شرح التلخيص ثم اعلم ان اللام معناها الجنس والعهد الخارجي لانه ان اشير بها الى الحقيقة من حيث هي هي فاللام لام الجنس وان اشير بها الى حصة معينة ١١ من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب فاللام لام العهد الخارجي والاشارة في الاستغراق والعهد الذهني الى الحقيقة كما في لام الجنس لكن باعتبار وجودها في ضمن جميع الافراد في الاستغراق وباعتبار وجودها في ضمن البعض في العهد الذهني والجنس والاستغراق والعهد الذهني متحدون ذاتا مختلفون اعتبارا هذا غاية تحقيق الكلام في حق اللام وقد تشنت فيها اوهام الاقوام ثم لام الحمد قد يحمل على الجنس لانه المتبادر الى الفهم عند الاطلاق لشبوعها فيه ولانه لم يكن خارجا عن مسمى اللام مع انه عار عن تكلف الاستعانة بما هو خارج عن مسمى اللام كالمقام والقرائن ولانه يفيد اختصاص افراد الحمد له نوع كناية فيتحقق فيه السلوك الى طريق البرهان الذي هو فن من البلاغة بخلاف حملها على الاستغراق في جميع ما ذكرنا هكذا استفيد من كلام الشريف العلامة على المطول قلنا ان الاستغراق في المقام الخطائية وفي مقامات ملاحظة الشمول متبادر ومقتضى المقام يرجح على مقتضى الذات ولان الاستغراق وان كان خارجا

داخل في المعاني لان المراد منه معنى الثناء كذا والتعظيم كالاختصاص ولا يستلزم تقديم المفعول بفيد التعظيم والاعتناء ببيان المفعول
٢ حمل الباء على الاستعانة يستلزم الابتذال في اسمه تعالى وكل ابتذال في اسمه تعالى غير صحيح ينتج حمل الباء على الاستعانة غير صحيح اما الصغرى فلانه لو كانت الباء للاستعانة لكان اسمه تعالى اللفعل لافعل الابتداء ولو كان اللفعل الابتداء يلزم الابتذال في اسمه تعالى ينتج لو كانت الباء للاستعانة يلزم الابتذال في اسمه تعالى لكن التالى بطل فالمقدم مثله

١ وبالمجمله ان لفظة الجلال اما ان يكون على الذات الواجب واما ان يكون لذاته اسم المفهوم الواجب المستحق للعبودية له تعالى فعلى الاول اما ان يلزم في كلمة التوحيد استثناء الشيء عن نفسه او يلزم التناقض وعلى الثاني يلزم ان لا يكون كلمة التوحيد كلمة توحيد ١٢ تعقل ذاته تعالى محال وضع الاسم بارائه تعالى محال اجب عنه بان لا يتم استحالة تعقل ذاته تعالى حقيقة المحال تعقل كنه حقيقته وهذا القدر من التعقل كاف في تصحيح الوضع ولو سلم ان تعقل ذاته تعالى محال ٢

عن مسمى اللام لكنه مجاز مشهور في مثل هذا المقام والمجاز المشهور يرجع على الحقيقة اذا لا اعتبار في الاستعمال الى التبادر واما السلوك الى طريق البرهان فهو ثابت في الاستغراق ايضه لان اختصاص جنس الحمد كما يستلزم اختصاص افراد الحمد فاخصاص افراد الحمد ايضه يستلزم اختصاص جنس الحمد اذا لا اختصاصا متلازمان والفاضل البركوى اختار في امعانه الاستغراق لظهوره في اداء المرام ولان معنى الاستغراق يدل على وجود المحامد ووصولها الى تعالى بخلاف معنى الجنس اذا لا وجود له في الخارج فيكون الاستغراق ١٠ في الافادة اوفى وبمقام الحمد اخرى ثم مدخول اللام وهو مصدر اما بمعنى الفاعل كالحامد واما بمعنى المفعول كالمحمود واما بمعنى المبنى للفاعل ككونه حامدا واما بمعنى المبنى للمفعول ككونه محمودا واما نفس المصدر كالحمد واما حاصل المبنى للفاعل كالحامدية واما حاصل المبنى للمفعول كالحمودية واما حاصل نفس المصدر وهو الثناء واكثر المؤلفين حملوا الحمد ههنا الى المعنى الاخير لكن لو كان بمعنى حاصل المبنى للفاعل كان المص حامدا بطريق اعتراف العجز وهو من اجل الحمد كما لا يخفى ولام الاستغراق يفيد قصر افراد الحمد على الاتصاف بكونه لله تعالى قصر الموصوف على الصفة وهذا القصر لا يكاد يوجد من الحقيقي لتعدد الاحاطة بصفات الشئ على ما في التلخيص وللحمد صفات اخرى ككونه قولا وصادرا من الحامد وكونه عرضا فيكون القصر اضافيا بالنسبة الى الاتصاف بكونه للمخلوقين واما اختصاص الحمد له تعالى فبالدلالة التزامية اذا للآزم بهذا القصر قصر الصفة على الموصوف على عكس الملزوم كذا في حاشية قول احمد على الخيالي لساجقلى زاده وفيه نظر لان لزوم قصر الصفة

مطلقا لكن لا نفي انه يلزم من استحالة التعقل استحالة الوضع بل وازان يكون الواضع هو الله تعالى
قال الامدى فليكن الصفات الذاتية صادرة عنه تعالى بالاخبار لكن سبق القصد والاخبار لازما بل لا يمكن تلك الصفات سبعا ذاتيا حادثة قلنا بل يمكن تلك الصفات الصفات او المختار واثار المختار التكليف
١٠ الاستغراق كما يكون بمعنى الكل الافرادى يكون بمعنى الكل الجموعى

على الموصوف لقصر الموصوف على الصفة ممنوع لانها نوعان متباينان قلنا ان المتباينين قصر الصفة على الموصوف وقصر ذلك الموصوف على تلك الصفة ٦ وما نحن فيه ليس كذلك وهذا اخر الكلام في حق الجملة رسالة في التصلية بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى اما بعد فهذه رسالة في حق التصلية في اوائل الكتب جعلتها وسيلة لدعاء الطالبين لنا ولاستاذنا وانا الفقير ابراهيم بن محمد الفيضرى راجيا من الله تعالى الفوز والسعادة وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان المص اتى بالصلاة على نبينا عليه السلام امثلا ليامر الله تعالى في قوله تع (يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما) واقداء بحديثه الآخر بصلانا عليه السلام واداء لحقه علينا وهو تبليغه لنا الاحكام الشرعية التي اخذها من جهة تيممده عن الواجب تعالى بالذات او بواسطة جبرائيل عليه السلام وبلغها اليك من جهة جسمانيته وحق التبليغ حق عظيم له عليه السلام علينا فلا بد لنا ان ندعوه بالصلاة ثم معنى الصلاة الاعتناء والاهتمام او التعظيم وكل منهما مشترك بين معانيها الثلاثة المشهورة بالاشتراك المعنوى وعليه اكثر المحققين اذا التعظيم شامل للرجة والاستغفار والدعاء والجملة معطوفة على جملة الجملة قبل عليه هذا العطف عطف الانشاء على الاخبار وكل عطف شأنه كذا لا يجوز لكمال الانقطاع بين المتعاطفين ولا يخفى عليك ان في دليل هذا النقض الاجمالى دعاوى كهذه الواو عاطفة وبجملة التصلية انشائية وجملة الجملة اخبارية ومثل هذا العطف غير جائز ولك دفع النقض بمنع كل من تلك الدعاوى بان تقول لانم اولا كون

لان القصد الى الاجساد لا بد ان يفارز علم الحادث حتى لا يلزم إيجاد الموجود
وحقق صاحب المفتاح ان لام التعريف بالاشارة مدخوله او تعيينه من مفهوم المفهوم والعهد اللفظى والاستغراق من اقسام لام تعريف الجنس وعند امته الاصول حقيقة التعريف العهد لا غير فلام العهد اشارة الى معهود اما الذكر صريحاً او لتعيين حقيقة التقدير والاول هو العهد الثاني هو العهد

هذا الواو عاطفة لجواز ان تكون ابتدائية او اعتراضية على مذهب
ولو سلم ذلك لكن لانم كون جملة الجملة اخبارية لجواز
ان لا يقصد مطابقة نسبتها الخارج فتكون انشائية ولو سلم كونها
خبرية لكن لانم ان جملة التصلية انشائية مطلقا لجواز ان يتعلق
كلمة على بنازلة مقدرة فيكون المق اخبار نزول الصلاة على نبينا
عليه السلام ولو سلم انها انشائية لفظا ومعنى ايضا اي كما يكون
جملة الجملة اخبارية لفظا ومعنى فلانم عدم جواز عطف
الانشاء على الاخبار مطلقا لجواز ان يكون العطف من قبيل
عطف الفصة على الفصة اذ فيه يجوز عطف الانشاء
على الاخبار وعكسه وعطف الفصة على قسمين قسم فيه
يكون المعطوفين جملا متعددة وقسم يكون المعطوفين مضموني
جملتين كذا ذكره الاطوى في حاشية الامتحان وهذا العطف
من القسم الثاني وهو عطف مضمون احدي الجملتين الى مضمون
جملة اخرى * قوله وعلى اله عقب الصلاة على النبي بالصلاة على اله
علا بحديث الرسول وهو قوله عليه السلام اذا صليتم على
فعمموا واوداء لحقوقهم علينا لانهم ناصرون للدين مبلغون الشرايع
والاحكام للمسلمين وانما صلى عليهم بالتبعية تنبيها على عدم
جواز التصلية على غير الانبياء بالاصالة بل ذلك مكروه قبل
كراهة تحريم وقيل كراهة تنزيه لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم
اذا اردتم الصلاة على الال فاتبعوا اباي واما قوله عليه السلام
اللهم صل على آل ابي اوفى فن خصا بصبه عليه السلام لا يفعله
غيره كذا ذكره الرمزي في شرح الطريقة المحمدية ثم اصله اهل
بدليل اهل عند الكوفية واول بدليل اويل عند البصرية كما قال
الشاطبي في كتابه وايداه من همزة هاء اصلها وقد قال بعض الناس
من واو ايدلا وهو مختص بالاشراف الذكور فلا يقال ال فاطمة

اي كما يكون جملة الجملة
اخبارية لفظا ومعنى
ومدار التسلية ان التصغير
للتعظيم فرع التصغير للتخفيف
كما قالوا
اي معنى لانم ان الاستغراق
الخطابية وادرك في المقامات
ان الاستغراق ولا سلم
منه اللام ولو سلم انه خارج
عن مسماه فلا غم انه غير مبتدأ
على الحقيقة لتبادر
فلا غم انه ليس فيه سلوك
الى طريقة البرهان كيف
والاختصاصان مثلا زمان

مضافا الى مؤنث ولا ال ذباب فان قلت مجيء تصغيره يتنافى
اختصاصه بالاشراف اذ وضع التصغير للتخفيف قلت فليكن
التصغير للتعظيم ولو سلم فلانم وقوع تصغيره بعد الاختصاص
بالاشراف اذ تصغيره قبل الاختصاص بالاشراف واما بعد
الاختصاص فلم يقع تصغيره في كلام الفصحاء ذكره الفاضل
العصام في شرح التلخيص ثم الاول تقدير اديه معنى اهل البيت وهو
مدلوله القريب وقدير اديه معنى الاتباع وقدير اديه معنى النفس
وغير ذلك من معانيه ولو حل على المعنى الاخير لزم التكرار ويقوت
المقصود وهو الدعاء على الال ولو حل على المعنى الاول يكون علا
بمدلوله القريب لكن ينتفى الدعاء للاصحاب فحمل على المعنى الثاني
فمح يكون في الال ايها حسن اما الابهام فلقصد المعنى البعيد
واما حسنه لا يجاب شمول الدعاء للاصحاب
رسالة في كلمة اما بعد
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى يقول البائس الفقير
ابراهيم بن محمد لما كان من عادة المؤلفين ذكر كلمة اما بعد في اوائل
كتبهم اردت ان ابين حقيقة ما اطلعت فيه من كلام المهرة
راجبا لدعاء الناظرين من الطلبة فنقول المتكلم اذا ابتداء في امر
ذي شان يذكر الله وتحميده ثم اذا اراد ان يخرج من ذكرهما
الى الغرض المسوق له فصل بينهما وبين ذكر الله بقوله اما بعد
وهو في البديع فصل خطاب وهو على ثلاثة اقسام اقتضاب
وتخلص واقتضاب قريب من التخلص لانه اذا لم يوجد بين
طرفيه مناسبة اصلا فهو اقتضاب واذا وجد بين طرفيه مناسبة
تامة وهو تخلص واذا وجد بينهما مناسبة ما فهو اقتضاب قريب
من التخلص وقوله اما بعد من القسم الثالث ثم في اول من تكلم به

فالجنس والاستغراق والعهد
الذهني من اقسام لام الحقيقة
واللام مشترك بين لام الحقيقة
وبين العهد الحساري
بالاشتراك اللفظي وفي المعاني
الثلاثة مشترك بالاشتراك
المعنوي
ودلالة اللامين على القصر
بالفحوى لا بالوضع اذ اتحاد
الماهية او الافراد مع المسند
مثلا يستلزم القصر كما
في حواشي المطول
لام التعريف لا يفيد
الاختصاص عند التحقيق
ذكره الفاضل الكفوي
في حاشية ميراث الادب في قوله
وقد عرفت ما فيه

خمس اقوال او انها داود عليه السلام والثاني انه قدس
 ابن ساعدة والثالث انه كعب بن لؤي والرابع انه يعرب بن حطان
 والخامس انه سبحان بن وائل وهذه الاربعة من فصحاء العرب
 والحق هو القول الاول لان الله تعالى قال في سورة ص واتيناه
 الحكمة وفصل الخطاب والضمير راجع الى داود عليه السلام
 قال صاحب الميادك وغيره من اهل التفسير ان المراد من فصل
 الخطاب كلمة اما بعد على رواية الشعبي ولا يخفى عليك تقدم
 داود عليه السلام على العرب ذاتا وزمانا ثم ان اما حرف شرط
 بمعنى ان الشرطية لانه بمعنى مهما لانه اسم فلا يكون الحرف
 بمعنى الاسم ولانه يغير مهما اذ لم يعهد صيرورة الاسم حرفا
 بالتغير ولفظ بعد من الجهات الست ثم استعمل الزمان لاضافته
 اليه قيل عليه انه ليس من الجهات الست لان اهل اللغة قالوا انه
 من الظروف الزمانية ولو كان من الجهات لبيّنوه اجيب عنه بانه
 شهادة واستقراء ونقل على النقي والكل مردود لمقدمة علمية
 وهي ان عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود ثم رد هذا
 الجواب بان هذه المقدمة ذكرت في المطالب العلمية معناه لا يدل
 دلالة قطعية والدلالة الظنية ثابتة في المطالب الظنية هكذا
 في حواشي البلويج تدبر ثم ان اصله مهما يكن من شيء في الدنيا
 فبعد الجملة اقول ومهما مبتداء ويكون بمعنى يوجد خبره
 ومن شيء حال من فاعل يكن العائد الى مهما كما في زيني زاده
 في معرب الاظهار ومهما مبتداء يلزمه الاسمية هـ ويكون شرط
 يلزمه الفاء في الغالب حذف مهما يكن من شيء للاختصاص
 فاقم اما مقامه فلزم لصوقها بالاسم والفاء في جوايه ابقاء لا ترى
 المزمومين في الجملة واقامة الحرف مقام الجملة كثير كنعم حرف
 تصديق لمن قال اقام زيد فصار اما فبعد الجملة مثلا فذكر اهية

وكون القصر في الجرد لله
 قصر القصة على الموصوف
 ركب لان المتبوع في علم
 المعاني ان المسند اليه اذا جلى
 بلام الجنس فيبد التركيب
 قصر المسند اليه الى مجموع
 وفي القصر المسند الى جزء المسند
 الى جزء القصر المسند يكون
 المسند كالمسند لا الى مجموع
 ذكره التفتازاني في مختصر
 المعاني عند بيان تقديم المسند
 عند تفسير قوله تعالى لا يفهمون

وقوع الفاء السببية في الابتداء او كراهية توالي الاداتين اخرجت
 الفاء من الجزاء الى الجزء الاخير منه فصار اما بعد الجملة والتصلية
 فاقول ثم حذف المضاف اليه وعوض عنه الضمة في اخر
 المضاف فصار اما بعد فعلى هذا التصور صار اما بعد من تمة
 الجزاء كما هو المختار لكون الجزاء معلقا بما هو مقطوع الوقوع
 فيكون وقوعه مقطوعا لان وجود شيء في الدنيا مقطوع او اصله
 مهما يكن من شيء بعد الجملة والتصلية فاقول فعلى هذا الاصل
 صار اما بعد من تمة الشرط فتح يكون الجزاء معلقا بما هو مضمون
 الوقوع فيكون وقوعه مضمونا لان وقوع شيء بعد الجملة
 والتصلية مضمون ثم انه انما بني لمسايقته بالحرف في الاحتياج
 وبني على الحركة دون السكون فرقا بين المبني الاصل والمبني
 العارض وبني على الضم من بين الحركات جبرا للنقصان وقضية
 اما بعد اتفاقية عامة ذكره الفاضل العصام في حاشيته
 على التصديقات هذا اخر ما جعناه من السطور
 رسالة في تحقيق اسم الاشارة في اوائل الكتب
 بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى اما بعد فاعلم ان كلمة
 هذه موضوعة للاشارة الى المشار اليه الحاضر المحسوس بحس البصر
 اشارة حسية وهذا الوضع عام والموضوع له خاص واستعمالها
 في المعقول على سبيل الاستعارة المصروفة بان شبه المعقول
 بالمحسوس في كمال الوضوح ثم استعير ما وضع للمحسوس للمعقول
 والقرينة المانعة حاله ونكتة المجاز اما التنبيه على ظهور
 المعقول وترغيب المتعلم في تحصيله او الاشارة الى قطبانه السامع
 بحيث ان المعقول عنده كالمحسوس وغير ذلك وفي المشار اليه
 ثلث احتمالات النقوش والالفاظ والمعاني الخصوصية فالاول

ليس فيه سلوك الى طريقة
 البرهان كيف والاختصاصان
 مثلا
 ان اريد من الحمد المعنى
 المصدرى وهو انما يثر باللسان
 يكون الحمد من مقولة الفعل
 فتكون خارجة عند الحكماء
 ذهنية عند المتكلمين وان اريد
 الهيئة الحاصلة للحسام
 لا يكون خارجة ولا ذهنية
 الا ان يكون حقيقة على رأى
 الشريفة حيث عرف الحقيقة
 بانها قضية حاككة على الافراد
 الخارجية الحقيقة او القدرة
 وعلى الافراد الذهنية قيل
 عليه هذه قضية مجموعها
 معقول بان فتكون ذهنية

دال للالفاظ غير مدلول شيء والثاني دال للمعاني مدلول
 للنقوش والثالث مدلول للالفاظ فقط ومحل النقوش الصحائف
 ومحل الالفاظ الخيال ومحل المعاني العقل فاذا نظرت
 الى النقوش انتقلت منه الى الالفاظ المخيلة ومن الالفاظ الى المعاني
 المعقولة وفي هذه الثلاثة ثلث اعتبارات اعتبار الالفاظ والوحدات
 واعتبار الثاني واعتبار الثالث فيحصل احتمالات سبعة فاذا
 ضمنت الى هذه السبعة ادراكات يحصل اربعة عشر احتمالا
 سبعة بدون الادراكات وسبعة معها والادراكات فقط احتمال
 واحد فيحصل خمسة عشر احتمالا فاذا ضمنت اليها الملكة
 يحصل ثلثون احتمالا خمسة عشر بدون الملكة وخمسة عشر
 معها والملكة فقط احتمال واحد فيحصل واحد وثلثون احتمالا
 واستعمال هذه في كل من هذه الاحتمالات مجاز في التحقيق قبل
 عليه الالفاظ حاضرة في السمع وكل حاضر في السمع حاضر
 في الخارج فيكون الالفاظ حاضرة في الخارج فيكون الاشارة
 الى الالفاظ حقيقة قلنا المراد حضور الكل وقت الاشارة والالفاظ
 وان كانت موجودة في الخارج حين التلفظ لانها ليست مجمعة
 الاجزاء في الوجود على ان المراد منه بحضور الحضور في حس
 البصر قال فاضل الانام شيخ الاسلام لو كانت الاشارة
 الى شخص النقوش التي تشخصت بكتابة المؤلف لكانت الاشارة
 الى الحاضر في الخارج فيكون حقيقة ورده السدواني في شرح
 تهذيب التفازاني وقال لو كانت الاشارة الى شخص النقوش
 لم يصح الجمل بعنوان المحمول على كلمة هذه اذا كانت الاشارة بها
 الى نقوش غير المص فلا بد من ان يراد من شخص النقوش نوعه
 ليصح الجمل ونوع النقوش كلي طبيعي غير موجود في الخارج

فكانت

قال الفاضل التفازاني
 في شرح ديباجته النظم
 ثم قال في شرح
 الفاعل الوصف لا يجمع
 على فواعل وافعال والجمع
 بجمع صاحب يكون الجاء وهو
 بكسر الجاء تخفيف عجب
 صاحب و بين كلامه تدافع
 مراده عما في الا ان يقال ان
 صاحب المطول المجمع
 بالواسطة لا يحسب المعنى
 لا واسطة لا
 اقتضاب
 الانتقال من الجمل الى
 كلام اخر من غير ملازمة

فكانت الاشارة اليه مجازا ايضا وحاصل الرد فكان السدواني
 يقول الاشارة الى نوع النقوش مجاز لان نوع النقوش كلي طبيعي
 وكل كلي طبيعي غير موجود في الخارج فنوع النقوش غير موجود فيه
 ولما كان نوع النقوش غير موجود فيه كان الاشارة الى نوعه مجازا
 لكن المقدم ثابت فكذا التالي وعورض عليه من طرف
 شيخ الاسلام بان يقال الاشارة الى نوع النقوش حقيقة لان
 نوع النقوش كلي طبيعي وكل كلي طبيعي موجود بعين وجود
 اشخاصه ينتج نوع النقوش موجود بعين وجود اشخاصه
 في الخارج ولما كان نوع النقوش موجودا بعين وجود اشخاصه
 في الخارج كانت الاشارة الى نوع النقوش حقيقة حسية
 لكن المقدم ثابت فكذا التالي واجيب عن هذه المعارضة
 من طرف الدواني لان اول ان كل كلي طبيعي موجود في الخارج
 كيف والحال انه غير موجود عند المص ولو سلم انه موجود
 فلانم انه محسوس والكل طبيعي وان كان موجودا في الخارج
 لكنه ليس محسوسا على ما بينه الشيخ في الاشارة ولما كانت الاشارة
 بقوله هذا الى نوع النقوش لا الى شخصه صار اسامي الكتب
 من الاعلام الجنسية لا الشخصية لان اسم الكافية مثلا لو كان
 اسما لشخص نقوش ابن الحاجب لم يصح اطلاقه على غير
 هذا النقش من نقوش المستنسخين من كافية ابن الحاجب وصحة
 الاطلاق يدهي فح يكون الكافية اسما لنوع النقوش اي مفهومه
 لا شخصه لكن مفهومه لو اعتبر من حيث هو هو من غير اعتبار
 انطباقه على افراد النقوش المعينة الموجودة في الخارج فيكون
 اسم جنس ولو اعتبر مفهومه باعتبار انطباقه على كل واحد
 من افراد النقوش المعينة الموجودة في الخارج متحققا في ضمنه يكون
 علم جنس والحاصل لو اريد من اسم الكافية شخص النقوش

لكنه يشبه
 من حيث لم يوثق بالكتاب
 الاخر والكل من تعلقان
 بمقصود واحد ذكره آق
 كرماني في حاشية الحسينية
 قال في حاشية الحسينية
 لو كان في حاشية الحسينية
 نقول زيد مضمون الجاء فان
 تأكيد ذلك وانه لا محالة فان
 نقول اما زيد فذا ذهب
 قال سويه في تفسيرهما
 بكن من شيء فزيد ذهاب
 وبعدم الظرف المكانية
 وقيل من الزمانية وقيل مشتركا
 بينهما ذكره آق
 في حاشية الحسينية والعامل
 في الظرف على تقدير حذف

هـ كانه لو كان في حاشية الحسينية نقول اما زيد فذا ذهب

الكاتب يكون ذلك الاسم علم شخص ولو اريد منه مفهوم ذلك الشخص من حيث هو هو بلا اعتبار انطباقه على فرد مشخص من اشخاص النقوش الكاتب الموجود في الخارج فيكون ذلك الاسم اسم جنس ولو اريد منه مفهوم ذلك النقش باعتبار انطباقه على افراد النقوش المشخصة المعينة في الخارج وتحققه في ضمن كل منها فيكون ذلك الاسم علم جنس فظهر من هذا التحقيق ان التعيين غير معتبر في مفهوم اسم الجنس معتبر في مفهوم علم الجنس فظهر الفرق بين الثالث وهذا اخر ما جعناه من السطور

مقدمة الشروع في العلم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى يقول الياس الفقيه ابراهيم بن محمد القيصري ان بعض من استفاد عنا رضى الله عنهم وعنا لما سئل من رسالة في بيان مقدمة الشروع في العلم بادرت الى ترفيمها بعون الله الجميل وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم انه ينبغي لمن اراد الشروع في العلم من معرفة ما يتوقف عليه امكان الشروع في العلم ومن معرفة ما يتوقف عليه الشروع بالبصيرة ومن معرفة ما يتوقف عليه الشروع بالبصيرة الكاملة اما الاول وهو ما يتوقف عليه امكان الشروع فامر ان الامر الاول تصور ذلك العلم بوجه ما بان يتصوره بامر صادق عليه لانه لو لم يتصور بذلك الوجه لكان طلبه ذلك العلم طلبا للمجهول المطلق وهو محال لامتناع توجه النفس نحو المجهول والامر الثاني التصديق فيه بفائدة ما لان الشروع فعمل اختياري لا يصدر عن فاعله بدون ذلك التصديق كما بين في الكتب الحكمية واما الثاني وهو ما يتوقف الشروع بالبصيرة

وهو في المشهور يحصل بثلاثة امور الامر الاول تصور ذلك العلم برسمه لان مقدمة الشروع في كل علم رسمه لاحده اذ لو كان تحده يلزم ان يكون مسائل العلم المخصوص معلوما قبل الشروع فيه فيلزم تقدم العلم بالمسائل على العلم بالمسائل وهو محال والامر الثاني هو التصديق بموضوعية الموضوع اذ به يمتاز العلم المطلوب عن غيره عند الطالب فزيد امتياز فيكون على بصيرة في شروعه (فائدة) اعلم ان اقسام الموضوع خمسة ذات الموضوع كذات الكلمة بالنسبة الى علم النحو وهي من اجزاء العلم وتصور الموضوع الخاص كلفظ وضع لمعنى مفرد وهو من مبادئ العلم والتصديق بموضوعية الموضوع نحو موضوع النحو الكلمة او الكلمة موضوع النحو وهو من مقدمات الشروع في العلم ولك ان يجعله ايضا من اجزاء العلم بانه يكون من حيث يعلم به ما يتعين ان يجعل في المسئلة موضوعا لا محولا من اجزاء العلم ومن حيث يعرف به المسائل ويخبر عن غيره من مقدمات الشروع فتدبر في هذا المقام فانه يخبر فيه افهام الاقوام والتصديق بوجود الموضوع نحو الكلمة موجودة ويلزم المبادئ التصديقية وتصور الموضوع المطلق لكونه ما يتوقف عليه التصديق بموضوعية الموضوع لالكونه من الاجزاء ولا لكونه من مقدمات الشروع او من المبادئ لان مطلق الموضوع جزء من موضوع ذلك التصديق او من محوله والعلم بالكل مسبوق بالعلم بالجزء فلذلك ذكره في العلوم والامر الثالث وهو تصديق غايته وفائدته المعبرة سوى الفائدة التي جعل تصديقها الشروع ممكن اذ به لا يكون سعيه عبثا ويزداد رغبته فيه فيو في حقه من الجد في تحصيله بحسب تلك الفائدة واما الثالث وهو ما يتوقف عليه الشروع بالبصيرة الكاملة فانه قد يحصل بمجموع هذه

والحق انه ان كان من تمتد الشرط يكون العامل فيه فعل الشرط وان كان من تمتد اجزاء يكون العامل فيه من تمتد جزء الشرط وفيه ان تقدير اما مخصوص بما اذا كان اجزاء امر او فيها فهو وربك فكبر وبيان فظهر ذلك في معرب الاظهار ومن شئ حال وبيان لفاعلي يكون وفائدة زيادة البيان والتعظيم اي حال كون الزمان من شئ فيكون معنى مهمما اي شئ من الاشياء يوجد بعد هما وحده فعل الشرط وحده او الجواب وحده او كلاهما كذا ذكره حسن يجل في حاشية المطول

الامور من حيث هو مجموع وقد يحصل بامر زائد عليه كعرفة
مرتبة العلم وشرفه من بين العلوم وكعرفة وجه تسميته
بذلك الاسم على ما بين في المطولات وهذا اخر ما اردنا

بيانه

رسالة في تحقيق معنى المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى فيقول اليائس الفقير
ابراهيم بن محمد المشتهر بين الطلبة بكوزي يوك زاده اعلم
ان المقدمة قد تطلق ويراد بها مقدمة العلم وهي ما يتوقف
عليه الشروع في العلم فهي بالنسبة الى العالم عبارة عن المعاني
الخاصة فقط اذ كل من تصور العلم وتصديق موضوعه
موضوعه وتصديق غايته مثلاً قائم بالعالم واما بالنسبة
الى المدون فهي عبارة عن اللفاظ التي مدلولاتها ما يتوقف
عليه الشروع في العلم اذ المدون وجميع اجزائه في المختار عبارة
عن اللفاظ على ما بين في موضعه وهي بالنسبة الى المدون قسم
من مقدمة الكتاب وفرد من افرادها اذ المقدمة قد يطلق
ويراد بها ايضا مقدمة الكتاب وهي عبارة عن طائفة من اللفاظ
قدمت امام الحق للانتفاع بها فيه سواء كانت مدلولات تلك
الطائفة مما يتوقف عليه الشروع في العلم او لم تكن كذلك فبين
مقدمة العلم ومقدمة الكتاب بالنسبة الى المدون عموم وخصوص
مطلق اذ كلما تحققت مقدمة العلم بالنسبة الى المدون تحققت
مقدمة الكتاب من غير عكس كلي وقد يطلق ويراد بها مقدمة
الدليل وهي دائرة بين المعنيين احدهما قضية جعلت جزء
قياس او حجة وهو مختار ابن سينا فاذا كان القياس في هذا
التعريف بمعنى الاستدلال مطلقاً يشمل التعريف القياس

والاستقراء

والاستقراء التام والتمثيل كما ان الحجة في عرفهم شاملة لها فتح
يكون ذكر الحجة في التعريف مستدركا الا ان تكون كلمة او للتخيير
في التلطف من طرف الشيخ وللإشارة الى تعدد الاصطلاح
في مقدمة الدليل واذا كان القياس بمعنى قول مؤلف اه يخرج
الاستقراء والتمثيل من القياس فلا بد من ادخالهما فلا جعل
ادخالهما قيد التعريف باوجه لانها اعم من القياس بالمعنى
الاخص كما عرفت آنفا وكذا لوح للاضراب اي بمعنى بل الاضربانية
على سبيل الترقى من الاعلى الى الادنى ثم القضية المذكورة
في التعريف اعم من الصادقة والكاذبة بقضية ذكر قوله متى
سلمت في تعريف القياس والثاني ما يتوقف عليه صحة الدليل
والمبادر من التوقف التوقف القريب وهو التوقف بالذات وكذا
المبادر من الصحة الصحة من حيث الصورة واذا حلنا القيدتين
على المبادر يكون مقدمة الدليل هو الشرائط للنتاج فقط
لان ما يتوقف عليه صحة الدليل من حيث الصورة توقفا قريبا
هو ذلك الشرائط واما لو عمننا التوقف من القريب والبعيد
تكون المقدمة بالمعنى الثاني امرين احدهما الشرائط والاخر
المقدمات لان صحة الدليل من حيث الصورة يتوقف بالذات
على الشرائط وبواسطة على المقدمات مطلقاً فعلى هذا
تكون المقدمة بالمعنى الثاني اعم من المقدمة بالمعنى الاول مطلقاً
لتحققهما في المقدمات الصادقة مثلاً وتحقق الثاني في الشرائط
دون الاول واما لو عمننا الصحة ايضاً من الصحة من حيث الصورة
والمادة تكون مقدمة الدليل بالمعنى الثاني امورا اربعة الاول
الشرائط والثاني المقدمات والثالث صدق المقدمات والرابع
مناسبة المقدمات للمطاب ان يشتمل الصغرى موضوع المط والكبرى
محمولة مثلاً لان صحة الدليل الخاص من حيث المادة يتوقف

على صدق المقدمات وعلى مناسبتها للمط لانه يستلزم المط فعلى
هذا يكون بين المقدمة بالمعنى الاول وبين المقدمة بالمعنى الثاني
عموم وخصوص من وجه اجتماعهما في المقدمة الصادقة
المناسبة للمط وصدق الاول دون الثاني على المقدمة الكاذبة
المناسبة او الصادقة الغير المناسبة وصدق الثاني على الشرائط
دون الاول فتأمل وقد يطلق ويراد بها مقدمة البحث وهي
ما يتوقف عليه المباحث الالائية على ما بين في المطولات وهذا
آخر ما خضناه من كلام المهزلة في اثناء مذكرة شرح القطبية
على الشمسية تذكرة للطلاب وتبصرة لاولى الالباب

عند تعليم الكتاب والله اعلم بالصواب

رسالة كلمة التوحيد

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله وبحمده والصلوة على رسوله واله وبالقول الشريف
لا اله الا الله اللهم اختم لنا بهذا القول بطلانك اللطيف امين
فان قلت ما عمل الاستثناء في هذا القول الشريف اكان عمله
بطريق المعارضة ام بطريق البيان قلت بطريق المعارضة
كما نسب الى الشافعي وبطريق البيان عند الحنفية فعلى قوله تع
(فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما) فعند الشافعية ان صدر الكلام
قد دل على لبث نوح عليه السلام خمسين عاما ودل الاستثناء
على انه لم يلبث خمسين عاما فتعارض فعاد الامر الى العدم الاضلي
فسقط حكم لبث خمسين عاما في المستثنى لدفع التعارض بينهما
وفيه نظر قوي لان هذا على تقدير صحته انما يجري في الانشاءات
الحالية نحو اكرم القوم الازيذا ولا يجري في الاخبارات كما
في هذه الآية للزوم كذب الخبر الصادق فتعين ان عمل الاستثناء
بطريق بيان التغير اى بيان المراد من الصدر بتغير الصدر

فان قلت ما حقيقة الاستثناء قلت هو التكلم بعد الشيء اى بعينه
المستثنى يعنى ان الاستثناء استخراج ضرورى وبيان معتوى بالتغير
لصدر الكلام فان قلت ما معنى التكلم بالباقي قلت معناه ان الحكم
في المستثنى منه بعد اخراج المستثنى عنه من غير تعرض للمستثنى
بنفى حكم الصدر واثباته عليه بل هو مسكوت عنه غير محكوم
عليه بشئ ذكره الفاضل الطرسوسى في حاشية من آت الاصول
وهو مجمع عليه فان قلت هذا مخالف لقولهم ان الاستثناء
من الاثبات نفي وبالعكس وهو قول الشافعي لدلالة كلمة التوحيد
عليه ولانعقاد الاجماع عليه اما الاول فقد انعقد الاجماع على
ان لا اله الا الله تفيد التوحيد ولو من الدهرى ولا يحصل ذلك
الا بالاثبات بعد النفي ولو كان المستثنى مسكوتا عنه يلزم ان لا تفيد
كلمة التوحيد توحيدا فذايط واما الثاني فلان الاجماع قد انعقد
على ان الاستثناء من النفي اثبات وبالعكس وكون المستثنى مسكوتا
عنه مخالف لهذا الاجماع قلت في الجواب عن الاول ان افادت
كلمة التوحيد التوحيد بحسب عرف الشرع الذى لا ننكره وكون
المستثنى مسكوتا عنه بحسب الوضع اللغوى الذى كلامنا فيه وسؤال
الشافعي مبنى على خلط عرف بعرف وعلى عدم ادراك عرف
اهل اللغة في الاستثناء ثم قلت في الجواب عن الثاني ان كون
المستثنى مسكوتا عنه مجمع عليه عند اهل اللغة لكن لانهم ان هذا
الاجماع مخالف لاجماع اهل الشرع لانه اذا اراد من قولهم
الاستثناء من النفي اثبات معنى مجازى يذكر الخاص واردة العام
بان يراد من الاثبات معنى عدم النفي حال كون هذا المعنى اعم
من الاثبات ومن المسكوت عنه بلا اثبات عليه ولا نفي عنه فيجتمع
الاجماعان تحت هذا المعنى المجازى فلا يلزم التعارض بين الاجماعين
وانما يلزم التعارض لو حلل الاثبات على حقيقته وكذا المراد

من قولهم ان الاستثناء من الاثبات نفى ان المراد من النفي معنى
عدم الاثبات مجازا اعم من النفي ومن المسكوت عنه هذا فان قلت
من طرف الشافعية هذا الجواب فاسد لانه يقتضي الوساطة
بين النفي والاثبات ولا واسطة بينهما قلت وضع الالفاظ عندنا
بازاء المعاني الذهنية ومن المعاني الذهنية معنى لا يثبت عليه شيء
ولا ينفي عنه شيء والواسطة بينهما ثابتة واما الشافعية فهم يقولون
ان وضع الالفاظ بازاء الامور الخارجية فتح لا واسطة بينهما عندهم
ولا ضير لنا ثم قلت في الجواب عن الثاني ايضا لو سلمنا ان الاثبات
والنفي في قولهم الاستثناء من النفي اثبات وبالعكس معناهما الحقيقي
لا المجازي لكن لان التعارض بين الاجماعين لجواز ان يراد من الاستثناء
هو التكلم بالباقي بعد الثبوت وكون المستثنى مسكوتا عنه بوضعه
وبعبارة ونفي عن المستثنى واثبات عليه باشارته فبهذا الطريق
اندفع التعارض بين الاجماعين فان قلت من طرف الشافعية
ايها الخفية انكم وقعتم فيما قررتم واقررت بما انكرتم بالاقرار القوي
لانكم انكرتم مفهوم الاستثناء من اقسام مفهوم المخالفة وبعده اقررت
ذلك بالاقرار القوي لان الدال باشارته اقوى من مفهوم المخالفة
قلت انكارنا مفهوم الاستثناء اطرادي واقرارنا ذلك بالاشارة
بخصوصية مقام المدح والذم والانكار اطرادي لا ينافيه الاقرار
بحسب خصوصية المقام بل ينافيه الاقرار اطرادي فلم يلزم
ما يلزم فان قلت ان الاثبات بعد النفي في كلمة التوحيد معنى مسوق له
فكيف تكون كلمة التوحيد دالا عليه باشارته اذ في الاشارة لا بد
ان يكون المعنى غير ما سبق له كما عرفت في محله قلت غير ما سبق له
بالنسبة الى اجماع اهل اللغة وان كان مسوقا له بالنسبة الى اجماع
عرف الشرع فلا غبار عليه فان قلت ما عدا المقصود من كلمة
التوحيد قلت المقصود منها اثبات نفي امكان اله غيره تعالى

واثبات الوجود له تع فان قلت فعلى هذا الوعد خبر لالنفي الجنس
ممكنا يلزم انتفاء المقصود الثاني وان قدر موجودا يلزم انتفاء المق
الاول قلت نختار الشق الثاني ونمنع ان نفي امكان اله غيره تع
مقصود من كلمة التوحيد بل هو مقصود اخر برأسه مبین بالدلائل
في محله ولو سلم انه مقصود من كلمة التوحيد ايضا لكان نفي الوجود
عن سائر الالهة وان لم يستلزم نفي امكانه لغة وعقلا لكنه
يستلزم شرعا اي في عرف الشرع وبذلك يحصل المق فان
قلت ما اعراب الا الله قلت بدل البعض من الضمير المستتر في خبر
لالنفي الجنس وهو موجود مقدر فان قلت لا بد في بدل البعض
من عائد الى المبدل منه وان يكون البدل موافقا للمبدل منه
في الاثبات والنفي وكلا الامرين متفقان ههنا قلت هذان
الامر ان جائز ان في بدل البعض في باب الاستثناء دون غيره
ذكره المولى احسن جلي في حاشيته على المطول فان قلت كلمة
الا في الا الله هل هو اسم ام حرف قلت اسم بمعنى غير في صورة
الحرف اعطى اعرابه في اخر لفظة الله تنبيها على اعرابه المحلى
ولفظة الله لكون اخره مشغولا باعراب الابعث غير كان مجرورا
تقديرا مضافا اليه لا لا بمعنى غيره ذكره الفاضل البركوي في بحث
المعرب في هامشه على الامتحان وذكره الاطوي في حاشيته
وفي تركيب الا الله وجه اخر لا يخفى على اهل الاعراب فليكن
هذا ما سبق اليه مطالعتنا في بحث الاستثناء من مرأت الاصول
وهذا التحرير باشارة بعض الافاضل الينا بتحرير هذا البحث في عالم
الرؤيا اللهم ارحهم والحقنا بهم بلطفك العيم وكرمك الكريم
فاعف عنا وعنهم يارحيم آمين

بسم الله الرحمن الرحيم
 أما بعد فيقول البائس الفقير ابراهيم بن محمد المشتهرين الطلبة
 بكوزي بيوك زاده اعلم ان النظر والفكر مترادفان في مشهور
 المتقدمين وفي مشهور المتأخرين ايضا لانهما في مشهور القدماء
 عبارة عن مجموع الحركتين وفي مشهور المتأخرين انهما عبارة
 عن الترتيب اللازم للحركة الثانية وفي تحقيق المتقدمين انهما
 كالمترادفين لان الفكر انما هو مجموع الحركتين والنظر ملاحظة
 المعقولات الواقعة في ضمن الحركتين وفي تحقيق المتأخرين
 انهما ايضا كالمترادفين لان الفكر انما هو الترتيب اللازم للحركة
 الثانية عندهم والنظر هو ملاحظة المعقولات الواقعة في ضمن
 الترتيب والمراد من الحركة ههنا معناه المصدري وانتقال النفس
 من المبادئ الى المطالب وبالعكس دفعي لا تدريجي هكذا استفيد
 من كلام ابي الفتح علي جلال الدين الدواني
 بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي عرفنا الامور الحقيقية بالطاقة العلمية والصلاة على
 اشرف البرية فيقول البائس الفقير ابراهيم بن محمد اعلم ان
 انواع التعريف ثمانية عند الميراثيين واحد عشر عند العربية
 وذلك لان التعريف اما احدثام وهو ما يتركب من الجنس والفضل
 القريبين واما احدثام ناقص وهو ما يتركب من الجنس البعيد والفضل
 القريب او بالفضل فقط واما رسم تام وهو المتركب من الجنس
 القريب والخاصة اللازمة واما رسم ناقص وهو ما يتركب
 من الجنس البعيد والخاصة او من عرضيات تختص بجلتها بحقيقة
 واحدة والتعريف بالخاصة وحدها وكل من هذه الاقسام الاربعة
 المشهورة في كتب المنطق اما يعتبر فيها الوضع بان يعتبر كونها

مفهوما للاسم متعلقا للواضع فيكون تعريفا اسميا واما ان يعتبر
 كونها مفيدة لحقيقة المسمى فيكون تعريفا حقيقيا وقد يفرق بيني
 الاسمي والحقيقي بان الاسمي مفهوما للاسم ماهية لم تعلم انت وجودها
 في الخارج فاذا عرفت ماهية بتعريف اسمي ثم علمت وجودها
 في الخارج انقلب الاسمي الى الحقيقي ومن هذا البيان علمت
 ان الاقسام ثمانية يطلق عليها اسم التعريف المرادف للقول
 الشارح عند الميراثيين واما التعريف اللفظي الذي هو تعيين
 معنى اللفظ بلفظ آخر واصلح الدلالة على ذلك المعنى بالنسبة
 الى السامع والتشبيهي الذي هو ما يقصده اخطار صورة مخزونة
 في خزانة العقل بلا تجسم الى كسب جديد والتشبيهي الذي يراد به
 توضيح القواعد كقولك الفاعل مرفوع نحو ضرب زيد فع الثمانية
 السابقة تعريف عند اهل العربية فيكون اقسامه عندهم احدى عشر
 ثم اعلم ان ههنا قاعدة جميلة جديدة بالقبول لدى الفحول وهي
 ان المتأخرين لم يجوزوا التعريف بالاعم والاخص فقالوا ان الحد
 يجب ان يساوي محدوده تاما او ناقصا والرسم يجب ان يساوي
 رسمه تاما او ناقصا واما المتقدمون فلم يجوزوا التعريف بالاعم
 والاخص ايضا في الحب والرسم التامين لان تمام الماهية للشيء
 لا يجوز ان يكون اعم ولا اخص والا فلا يكون تمام الماهية تمام
 ماهية واما الحد الناقص فيجوزوا فيه الاعم دون الاخص اما الاول
 فلجواز كون ذاتي الشيء اعم منه كتعريف الانسان بالحيوان
 واما الثاني فلعدم جواز كون ذاتي الشيء اخص منه اذ لو كان
 كذلك لزم تحقق الشيء بدون ذاته وهو محال لاستحالة تحقق الكل
 بدون الجزء واما الرسم الناقص فيجوزوا فيه الاعم والاخص لجواز
 كون رسم الشيء وعرضه اعم منه واخص منه كتعريف الانسان
 بالمتنفس وبالضاحك بالفعل وهذا التفضيل استفيد من كلام

جلال الدواني على متن التهذيب ينقل قولاً عن أبي نصر الفارابي
في مدخل الاوسط بعد ذكر الحدود يشعر هذا التحقيق وقد ظهر
خطاء شراح ولديته سا حقل زاده حيث قالوا ان القدماء جوزوا
التعريف بالاعم والاخص في الحد والرسم الناقصين مطلقاً جمعاً
في اثناء مذاكرة ولديته الاداب الارشاد للطلاب
رسالة في تحقيق اجزاء القضية على المذهبين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى فيقول البائس الفقير
ابراهيم بن محمد المشتهر بين الطلبة بكوزي بيوك زاده اغاثه الله
بالفوز والسعادة لما كانت الرسائل في تحقيق اجزاء القضية
كثيرة واكثرها غير خالصة عن التطويل والاخلال بادرت
الى تحقيقها وتلخيصها بعون الله الجليل وهو حسبي ونعم الوكيل
اعلم ان في القضية عند القدماء نسبة واحدة وهي الوقوع
واللا وقوع بمعنى اتحاد المحمول مع الموضوع وعدم اتحاد
معه في الجملة والاتصال واللا اتصال في المتصلة والتنافي
واللاتنافي في المنفصلة لكن تلك النسبة قد يتعلق بها ادراك
تصوري فتكون من المعلومات التصورية وهي النسبة بين بين
عندهم وقد يتعلق بها ادراك تصديقي فتكون من المعلومات
التصديقية فتكون اجزاء القضية على مذهبهم ثلاثة ذاتا
وهي النسبة وطرفيها وهذه الثلاثة يتعلق بها علوم اربعة فتكون
اجزاؤها اربعة اعتبارا اذا الطرفان يتعلق بهما علم تصوري
والنسبة قد يتعلق بها علم تصوري وقد يتعلق بها علم تصديقي
كما عرفت انفا فاذا لم يتعلق التصديقي بالوقوع واللا وقوع مثلا
يكون معلوما بالعلم التصوري لان امتياز التصور من التصديق
انما هو بحسب الذات والماهية لا بحسب المتعلق اذا التصور يتعلق

بما يتعلق به التصديق على رأيهم كما هو الحق والوقوع واللا وقوع
عبارة عن اتحاد المحمول مع الموضوع وعدم اتحاد
والايقاع والانتزاع ادراك ذلك الاتحاد وعدمه والايجاب
والسلب والحكم يطلق على كل من هذين الامرين في عرفهم
اعني الوقوع واللا وقوع والايقاع والانتزاع والوقوع
واللا وقوع معلوم والايقاع والانتزاع علم ثم التصديق بسيط
حقيقي عندهم وهو الحكم بمعنى الادراك مع الاذعان والتصورات
شرط له خارج عنه وذلك الاذعان اعم من الجزم والرجحان
والجزم شامل لليقين والجهل المركب والتقليد والرجحان
هو الظن لا غير فظهر ان صورتي الشك والوهم ليستا بقضيتين
على رأيهم والحكم عندهم من قبيل العلم والوقوع واللا وقوع
صفتان للمحمول والتصديق عندهم من مقولة الانفعال اولا
ومن مقولة الكيف ثانيا واما عند المتأخرين ففيها نسبتان
الاولى النسبة الثبوتية المنسبة بالنسبة بين بين والنسبة الحكمية
ومورد الايجاب والسلب وهي عبارة عن اتحاد المحمول مع الموضوع
مثلا في الموجبة والسالبة وسبب اختراعهم تلك النسبة زعمهم
بان التصور لا يتعلق بما يتعلق به التصديق والحق خلافه
كما عرفت والثانية الوقوع واللا وقوع اي وقوع النسبة الثبوتية
اولا وقوعها بمعنى مطابقتها لما في نفس الامر وعدم مطابقتها له
والوقوع واللا وقوع عندهم عبارة عن مطابقة النسبة وعدم
مطابقتها للواقع والايقاع والانتزاع عبارة عن ادراك تلك
المطابقة لما في نفس الامر وعدم مطابقتها والنسبة الحكمية
صفة المحمول والنسبة التامة صفة النسبة الحكمية والتصديق
عندهم مركب من التصورات الثلاثة والحكم الذي هو فعل
من افعال النفس والتصديق على رأيهم ليس بادراك لانه مركب

من الادراك وغيره والمركب من الداخل والخارج خارج
في هذه الصورة فيكون التصديق من مقولة الفعل عندهم فتكون
اجزاء القضية على رأيهم اربعة ذاتا واعتبارا طرفي النسبة
الحكمية والنسبة التامة والعلم المتعلق بها اربعة ايضا تصور
الطرفين وتصور النسبة الحكمية والادراك الازداعي المتعلق
بالوقوع واللا وقوع الجائي على النسبة الحكمية فاذا لم يتعلق
التصديق بالوقوع واللا وقوع لا يكونان معلومين اصلا فالتصديق
بحسب الماهية والمتعلق مغاير للتصور عندهم هذا اخر ما جعناه
من السطور

رسالة في سقوط همزة ابن بين العلمين

بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله وبمحمد يقول البائس الفقير ابراهيم بن محمد المشتهر
بين الطلبة بكوزي يوك زاده اعانه الله تعالى بالفوز والسعادة قال
دده خليفة في حاشيته على شرح عز الزنجاني للتفتازاني الابن
اذا وقع بين علمين مفردين اولقبين او كنيهين وغير مثنى ولا مؤنث
ولامصغر فان تنوين الموصوف يحذف من الخط واللفظ وكذا الف
ابن انتهى وقد توهم بعضهم من كلام هذا الفاضل ان الابن
اذا وقع بين علم ولقب وبالعكس وبين علم وكنية وبالعكس
لا يسقط الالف من الخط وقولهم محمد راشد بن جعفر من هذا
القبيل بحيث يكتب الالف البتة لان الابن وقع بين لقب
وعلم انتهى ولا يخفى عليك انه اتبع حكم وهمه لان اللقب والكنية
قسمان للعلم منه رجا نحتبه فحكمها في هذه الصورة لا يغير
حكم العلمين الاسمين وقد قال ابن يعرب النحوي في شرح
مفصل الزمخشري في بحث المنادي لما كثر اجراء ابن صفة لما قبله
من الاعلام اذا كان مضافا الى علم او ما يجري مجرى الاعلام

من الكنى والالقب نحو زيد بن عمرو وابوبكر بن قاسم وسعيد بن
بطنة استبحار وافيه من التخفيف مالم يستحيزوا مع غيره
خذقوا الف الوصل من الابن من خطه ولفظه انتهى وقد علم
من كلامه اجمالا ومن مثاله تفصيلا انه اذا وقع بين كنية واسم
وبين اسم ولقب حذفت الالف خطا وتلفظا فان قلت
ان الفصل بين العلمين مانع لحذف الالف خطا كما في نحو زيد
الظريف ابن عمرو وقولهم محمد راشد بن جعفر من هذا القبيل
فانبات الالف في الخط لازم قلت ان الظريف ليس بعلم وراشد
لقب وعلم والابن واقع بين لقب واسم لكن التحقيق الحقيقي
بالقبول ان محمدا راشد من قبيل اضافة الاسم الى اللقب كمحمد امين
وقبس قفة وقد قال الزمخشري في مقصده اذا اجتمع للرجل اسم
غير مضاف ولقب اضيف اسمه الى لقبه وقيل سعيد كرر انتهى
وقال شارحه ابن يعرب اذا اضيف العلم الى اللقب لاشتهار اللقب
صار كالاسم الواحد انتهى وهكذا في كثير من كتب النحو
واذا كان محمدا راشد اسما واحدا لذات مخصوصة فلا شك ان الابن
في هذا المثال المتنازع بيننا بين العلمين بلا فاصل هذا فن عاب
هذا التحقيق بخديرا يقال في حقه فكم من عاب قولا صحيحا
واقته من الفهم السقيم وقد عرفت بما ذكرنا ان حذف همزة الابن
مشروط بشروط سبعة الاول كون العلمين مفردين لامثنيين
والثاني كونهما مذكريين والثالث كونهما كبيرين والرابع
ان لا يفصل بينهما بغير العلم والخامس ان يكون الابن صفة لما قبله
من العلم لاصفة لغير العلم والسادس ان لا يكون الابن مضافا
الى غير العلم والسابع ان لا يكون الابن خبرا مستمدا وفي غير هذه
الشروط لا يحذف الف الابن من الخط كما لا يخفى وكذلك قولهم
هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وهذا اخر ما اردنا بيانه

اول سطور التاسع ذاق
بموصوف كقولك زيد
الفاضل ابن عمرو وقال
بعضهم ومن ابن ابنه
* فارسي زاده جمال *
* المصحح لنقود الوقائع *
اعلم ان لفظ ابن اذا وقع
صفة لعلم مضافا الى علم اخر
فيحذف التنوين من العلم
الموصوف وكذا يحذف الف
ابن خطا اما اذا لم يكن
شيء منهما خبرا عنه فليس يحذف
وقالت الهمزة عذري في الله
تنوين عذر وبنات لان
خطا في ابن وكنية لا يضاف
اذا اضيف ابن الى غير العلم
او وقع صفة لغيره نحو هذا

اعلم ان الف ابن ثبت في نفع
موانع الاول اذا اضيف الى
مصحح كذا ابنك والثاني
اذا نسب الى الاب الاعلى
كنولك محمد ابن شهاب
الناجى فشهاب جده وشهاب
اذا اضيف الى غيره اسمه
كالمنداد ابن الغيرة
عزروا تحفذه الاسود فابوه
و محمد ابن الحنفية فالحنفية
اسمه والابن اذا عدل عن
السبعة الى اخر كقولك اظن
محمد ابن عبد الله والخامس
اذا عدل عن الاستفهام
كقولك هل يتيم ابن مرة
والسادس اذا نفي كقولك
زيد وعمرو ابنا محمد والسابع
اذا ذكر غير اسم كذا ابن
بن فلان وشامن اذا كتب

والحمد لله على توفيقه

رسالة في تحقيق كلمة لاسميا لغة واستعمالا

اعلم ان كلمة لاسميا دائرة بين معان ثلث الاول اصلي ولغوي وهو معنى لامثل ما لان سي اسم بمعنى المثل يقال هما سيمان اي مثلان فعلى هذا لالتي الجنس وحركة سي اما اعرائية او بنائية وكلمة ما اما زائدة او موصولة او موصوفة فعلى التقديرين الاولين حركة سي اعرائية لاضافة سي الى ما بعده من المعرفة اذا كانت كلمة ما زائدة ولا ضافته الى ما الموصولة اذا كانت موصولة ولعدم تعرف سي بالاضافة لكونه بمعنى المثل لا يلزم اعمال لا في المعرفة فعلى التقديرين يكون منصوبا لفظا اسم ما وعلى التقدير الاخير لم تعتبر اضافته الى ما بعده فتكون حركته بنائية ومنصوبا محلا اسم لا وخبر لا على جميع التقادير محذوف اي موجود والثاني من المعاني استعمال وهو ان يكون مجموع لاسميا بمعنى خصوصا اما مجازا او منقولا عن العرف العام فلهذا اذا حذف لا للتخفيف يكون مرادا في المعنى وح يكون لاسميا مفعولا مطلقا لفعل مقدر والتقدير اخصه خصوصا فاذا قلت زيد شجاع لاسميا راكبا فهو بمعنى خصوصا راكبا اي اخصه بزيادة الشجاعة خصوصا وراكبا حال من مفعول الفعل المقدر والثالث انها جار مجرى الاستثنائية في الاستعمال لغرض اثبات ما هو اتم واكمل من الحكم المتقدم في المستثنى كما في صورة حكم تأكيد المدح بما يشبه الذم نحو زيد عالم الا انه زاهد على خلاف الاستثناء بكلمة الا لان الاستثناء بها ان كان ما قبلها منقيا فيكون الاستثناء مثبتا وان مثبتا فنقيا واما الاستثناء بكلمة لاسميا فن مثبت مثبت والحكم في المستثنى يكون من جنس الحكم في المستثنى منه لكن الحكم في المستثنى ازيد واتم واكمل

من الحكم

زيد ابن اخنا وهذا رجل
ابن زيد
* فارسي زاده جمال الدين *

فعلى المعنيين الاستعمالين
تكون كلمة مازائدة

من الحكم في المستثنى منه ويتجه عليه ان لاسميا مركب فلا يصح عده من الكلمات بخلاف بعض الافعال فانه بدون الفاعل مفرد ولا يخلص عن هذا الا بان تغم الكلمات على وجه يعم المركبات وهو تسامح اخر هذا وفي المعنى الاول يرجح كون مازائدة اذ في الموصولة والموصوفة حذف صدر الجملة الواقعة صلة اوصفة وذا مردود كما لا يخفى ومن هذا البيان ظهر لك ان ما بعد لاسميا ثلثة اوجه الرقع على كونه خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة ما او صفته والنصب على الاستثناء او على الجالية والجر على الاضافة كما اذا كانت مازائدة وهذا اخر ما جمعناه من كلام المهرة لاسميا كلام الدواني في شرح تهذيب التفاتاني

فيه بحث لطيف

قال الشارح التفاتاني في المطول فلما كان علم البلاغة وعلم توابعها الخ اقول ان تركيب علم البلاغة اما ان يراد به معناه العلمي بان يكون المركب علما للمعاني والبيان واما ان يراد به معناه الاضافي اي علم مختص للبلاغة اي علمه مزيدا اختصاصا للبلاغة وعلى تقدير كونه علما للفنيين فقوله وعلم توابعها اما ان يكون معطوفا على الجزء الاول من العلم فيلزم العطف على جزء الكلمة وذا غير جائز على ان افراد الضمير في به عند قوله اذ به يعرف آب عن هذا العطف واما ان يكون معطوفا على الجزء الاخير من العلم وتقدير الشارح المضاف في المعطوف من قبيل ملاحظة ما قبل المعطوف عليه فيلزم العطف على جزء الكلمة وارجاع ضمير المؤنث الى المذكور ولم يكن ضميره آيبا حينئذ لان البلاغة جزء الاسم ولو قيل في الجواب ان علم الفنيين هو البلاغة فقط واطراف العلم الى البلاغة من اضافة العام الى الخاص فلا يلزم العطف على جزء الكلمة لكان مخالفا لما سيذكره الشارح في اخر المقدمة من ان علم

الفن علم البلاغة أي مجموع اللفظين لا لبلاغة فقط ثم لو قيل
فليكن في الضمير استخدام بملاحظة معناه الأصلي إذا اعلام يجوز
أن يلاحظ معناها الأصلي على ما قالوا السكبان ارتكبا للتكلف
بلا مقضى وإن كان الضمير الآتي في به غير آت عن هذا العطف
فتدبر وأما على تقدير أن يراد بهذا التركيب معناه الإضافي فاما
أن يكون قوله وعلم توابعها معطوفا على المضاف فقط ثم حذف
المضاف في كلام المص وأقيم المضاف إليه مقامه مرفوعا
أو مجرورا على تجويز سيويه بقاء المضاف إليه على جره الأصلي
بعد حذف المضاف وفي هذا العطف لم يلزم شيء إلا أن أفراد
الضمير آت عنه أيضا وأما أن يكون معطوفا على المضاف إليه
فقط وتقدير الشئ المضاف في المعطوف من قبيل الملاحظة
بما قبل المعطوف عليه أيضا وهذا هو الحق إذ فيه لم يلزم شيء
من المحذورات السابقة ولم يكن الضمير في قوله أذبه آتيا عن ذلك
فتأمل هكذا لخصناه من حواشي المطول كالمعول وملا خسرو
وسيا السكوني ومصنفك

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى أما بعد فهذه هدية
نيهة للطالبين في تحقيق كلمة لعل الواقعة في نحو قوله تعالى
كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون
من الفقير ابراهيم بن محمد المشتهر بين الطلبة بكور في بيوت زاده
اعانه الله تعالى بالفلاح والسعادة وسميتها ارشاد الناصحين
في تفسير بعض الايات اعلم ان كلمة لعل لتوقع امر وانتظاره
فان كان ذلك الامر نافعا فهي للاطعام نحو لعل زيد يكرمني
وان كان ضارا فهي للخوف والاشفاق نحو لعل زيد يهينني
والترجي اعادة امر حصوله غير معلوم عند صاحب الكشف

وهو على علام الغيوب محال لاستلزامه الجهل له تعالى
والتخلص عن تلك الاستحالة فسر صاحب الكشف كلمة لعل
بالارادة تجريد الترجي عن معناه لكن تفسيره هذا مبني على جواز
تخلف مراد الله تعالى عن ارادته فهذا مذهب الاعتزال
فلا يجوز هذا المعنى على مذهب اهل السنة اذ ذلك التخلف غير
جائز عندهم كما لا يخفى وفسر البيضاوي كلمة لعل بكى والمعنى
كي تتقون وليس مراده انها بمعنى كي التعليمية فان جمهور اللغويين
لم يذكروا لها ذلك المعنى على انه ح يلزم كون افعاله تعالى معاملة
بالاغراض وذلك يوجب استحالة تعالى بالغير وذلك خلاف
مذهب اهل السنة ايضا بل مراد البيضاوي بهذا التفسير تصوير
لحاصل المعنى وهو معنى الاستعارة التمثيلية بان تشبه صورة معاملة
الله تعالى مع عباده في ارشادهم الى التقوى الذي هو مناط
لسعادة الدارين بصورة معاملة من يسعى في وقاية جماعة رجاء
لاتقائهم عن المهالك ثم استعير ما هو دال بالمطابقة على الصورة
الثانية للصورة الاولى فذكر لعلكم تتقون واريد منه الصورة الاولى
وحاصل المعنى عاملناكم معاملة من يرجوا منكم التقوى كذا ذكره
شيخ زاده والتعبير بالتركي رجاء معاملة مني ايدرم قوللرم كه
سزل متقيلردن اوله سر وقد ذكر بعض من اهل التفسير كون
كلمة لعل ههنا حالا من ضمير عليكم والمعنى كتب عليكم الصيام
حال كونكم راجين ان تخرطوا في سلك المتقين فان قلت
ان رجاء المؤمنين منعدم وقت فرضية الصوم فكيف يصح الحال
قلت هذه حال مقدرة من قبيل رأيت صفرا صايدا فلا غبار
وقال المولى ابو السعود في تفسيره ان فيها استعارة تبعية حرفية
بان شبه الطلب المطلق بالرجاء المطلق وادعى الاول من جنس الثاني
فكان الرجاء المطلق استعير للطلب المطلق ويتبعية هذه الاستعارة

شبه طلبه تعالى من عباده التقوى برجاء الراجى من المرجو منه
امر ايهن الحصول في كون كل منهما مترددا بين الوقوع وعدمه
مع رجحان جانب الوقوع فاستعير ما وضع للرجاء الجزئى من كلمة
لعل للطلب الجزئى استعارة تبعية حرفية والتعير بالتركى استمر
قولا لمكة سزل متقبلا زهره سندن اوله سز وفي تفسير الجلالين
في سورة البقرة ان كلمة لعل في الاصل للترجى ونفى كلامه تعالى
للتحقيق فافهم هذا التحقيق ان كنت من اهل التدقيق
وهذا اخر ما جعته من البيان بعون الملك المنان وعليه

الكلان

رسالة في تحقيق قول الامام الله واحد لامن طريق العدد
قال صاحب مذهبنا وامامنا الاعظم في الفقه الاكبر والله
واحد لامن طريق العدد ولكن من طريق انه لا شريك له انتهى
وقال الفاضل البركوى في الامتحان في شرح كلامه مراده
نفي المراد به لاننى الوحدة العددية فانه كفر انتهى وهذا كلام
اجمالى يحتاج المبدئى الى تفصيله ونحن نقول بعون الله المستول
يعنى مراد الامام الاعظم من قوله لامن طريق العدد نفي المراد
من الواحد الذى وقع محمولا في قضية الله واحد بان لا يراد الوحدة
العددية وليس مراد الامام نفي الوحدة العددية عنه تعالى
فان ذلك النفي كفر فان قلت لم لم يقصد من الواحد الوحدة
العددية فما المانع من قصدها قلنا له مانعان الاول ان الواجب
تعالى جزئى حقيقى والوحدة العددية لازمة بينة لكل جزئى حقيقى
فاذا ذكر الموضوع في القضية تلزم الوحدة العددية بالبدئية
فمح او اريد من المحمول الواحد العددي لم يكن الحمل في القضية
مفيدا ولا جل ان يكون الحمل مفيدا لم يقصد من الواحد الوحدة

العددية هكذا استفيد من الحاشية السعدية على البيضاوى
في تفسير سورة الاخلاص والبيان ان المراد من الوحدة الواقعة
في المحمول الوحدة التى يستدل على اثباتها في الكتب الكلامية
بالبراهين والمبرهن في علم الكلام عليها هي الوحدة بمعنى
لا شريك له في ذاته وصفاته ولم يبرهن فيه على الوحدة العددية
التي هي بمعنى الواقع في المرتبة الاولى كذا في كره علماء الدين
في شرح الفقه الاكبر فان قلت لم كان نفي الوحدة العددية عنه
تعالى ككفر اقلت الواحد قد يطلق ويراد به معنى لا شريك له في ذاته
وصفاته وقد يطلق ويراد به الواقع في المرتبة الاولى والله تعالى
متصف بكل من المعين ولو نفي المعنى الثاني يصير معنى القضية
الله ليس بواقع في المرتبة الاولى وهذا كفر بلا ريب هكذا افند
المرام في انشاء مذكرة امتحان البركوى لكثير من الطلبة الكرام
بسم الله الرحمن الرحيم من اولى الافهام
وبعد فاعلم ان ليس كل يدل بالمطابقة على رفع الايجاب الكلى
وقبضى رفع الايجاب الكلى اعنى السلب الكلى والسلب
عن البعض مع الايجاب للبعض يلزمهما السلب الجزئى فتح يدل
ليس كل بالالتزام على السلب الجزئى وباعتبار مداولة الالتزامى
جعلوه سورا للسلب الجزئى وفيه انه لو كفى في كون الشئ سورا
للدلالة الالتزامية يلزم ان تكون الرابطة في نحو الانسان هو القائم
سورا للايجاب الجزئى لان كلمة هو تدل بالمطابقة على تبوت القيام
للا انسان وذلك السبوت اما لجمع افراد الانسان او لبعض افراد
وعلى كلا التقديرين يلزم الايجاب الجزئى وكلمة هو باعتبار مداولة
الالتزامى يلزم ان يكون سورا للايجاب الجزئى ولم يقل به احد
ويلزم ان تكون المهمة مسورة وكذا الحال في ليس هو رابضا

للسلب الجزئي في قولك لبس الانسان هو القسام فانه يدل على
سلب ثبوت القيام للانسان وذلك اما سلب ثبوت عن جميع افراده
او سلب ثبوت عن بعض افراده مع ايجابه عن بعض اخر وعلى
التقديرين يلزم السلب الجزئي فليزم ان تكون الرابطة سورا
والهملة مسورة ايضا هكذا اشكل العصام في حاشية التصديقات
قلنا ان القوم لم يعتبروا الدلالة الالتزامية في الروابط على خلاف
الاشوار امتياز بين الروابط والاشوار فتدبر
رسالة في تحقيق النسب بين المطابقة والتضمن والالتزام للحقير
ابراهيم الفقير كوزي بيوك زاده عني عنه القدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا بما كنا غافلون عن تضمين نواهيته
وشرفنا بالتزام شريعة نبيه وبعد فهذه رسالة في بيان النسب
بين كل من المطابقة والتضمن والالتزام بحيث تدفع عن الناظرين
في تحقيقها الشكوك والاهام وقد اخذنا دلائل النسب من كلام
ذوي الافهام بالتمام اعلم ان ههنا ستة دعاوى استلزام المطابقة
التضمن وعكسه واستلزام المطابقة الالتزام وعكسه واستلزام التضمن
الالتزام وعكسه هذا في صورة الايجاب فاذا ضمنت صورة السلب
وصورة التوقف في الاستلزام وعنده يحصل لك ثمانية عشر
دعوى فعليك باستخراجها وقد استدلت على ستة من هذه الدعاوى
الدعوى الاولى استلزام المطابقة التضمن تقول المطابقة لا تستلزم
التضمن والا لم تتحقق المطابقة بدون التضمن لكن التالي متف
فكذا المقدم فثبت المدعى اما الملازمة فليطالان تحقق الملزوم
بدون اللازم واما انتفاء التالي فلو قوع وضع اللفظ بازاء البسائط
كما لا يخفى الدعوى الثانية استلزام المطابقة الالتزام ففيه ثلثة اقوال
الاول وهو قول بعض المحققين انها لا تستلزم الالتزام قطعا واللازم

ان يكون

ان يكون لكل ماهية لازم ذهني ولو كان كذلك يلزم من تصور
معنى واحد تصور معان غير متناهية دفعة مجمعة فلو كانت
المطابقة مستلزما للالتزام يلزم من تصور معنى واحد تصور معان
غير متناهية ايضا لكن التالي باطل فكذا المقدم فثبت المدعى
اما الملازمة فلانه ح يكون معنى واحد لازما ذهنيا وهو ايضا من جملة
المعنى فلا بد له من لازم ذهني اخر وهكذا واما بطلان التالي فلانه
يستحيل مع حدوث النفس ورد هذه الملازمة باننا لانم انه يلزم
من تصور معنى واحد تصور امور غير متناهية دفعة لجواز
ان تكون المفهومان متلازمين تلازم متعاكس كما في المتضايفين
فلم يلزم من تصور احدهما ذلك ولا يخفى عليك ان مجموع المفهومين
من حيث المجموع داخل تحت قضية كل ماهية لا بد لها من لازم
ذهني فلا بد له ايضا من لازم ذهني والاولى ان يستند المنع بكيف
والحال ان دلالة كل لفظ على مداوله المطابق قصدي وعلى لازمه
تبعي فلم يلزم من تصور معنى واحد ذلك فتأمل والقول الثاني
وهو قول الامام انها تستلزم الالتزام لان تصور كل ماهية يستلزم
تصور لازم من لوازمها واقله انها ليست غيرها فحق تحقق الدلالة
بالمطابقة تحققت الدلالة بالالتزام ضرورة امتناع تحقق الملزوم
بدون اللازم ورد ذلك باننا كثيرا ما نتصور كثيرا من الماهيات
بواسطة اللفاظ الموضوعية بازائها ولم يخطر ببالنا غيرها
وجميع الوجدان شاهد على هذا البيان كما لا يخفى على من له نوع
من الفكر والامعان والقول الثالث وهو قول الجمهور ان استلزام
المطابقة الالتزام فغير معلوم لان ذلك استلزام يتوقف على وجود
لازم ذهني لكل ماهية وذلك الوجود غير معلوم ايضا التجوز
العقل ماهية بلا لازم ذهني ولعل الحق في هذا الجمهور اذا اختلف
في الاستلزام وعنده وكون دليل الطرفين مطعوننا يشهد عليه

الدعوى الثالثة استلزام التضمن الالتزام وفيه ثلاثة مسالك ايضا
 الاول وهو مسلك بعض المحققين ان التضمن لا يستلزم الالتزام
 واللازم من تعقل كل معنى مركب بعقل مالا نهائية له لكن الثاني
 بطلان المقدم فثبت المدعى وبيان الملازمة وبطلان التالى
 مستغن عن البيان السابق ولا يدفعه جواز الانتهاء الى لازم بسيط
 لان اللازم البسيط مع ملزومه المركب مركب فيلزم التسلسل ايضا
 والمسلك الثانى وهو مسلك الامام ان التضمن يستلزم الالتزام
 لوجهين احدهما ان التضمن يستلزم المطابقة وهى تستلزم
 الالتزام على زعمه ورد لان استلزام المطابقة الالتزام بأبى عنه جميع
 الوجدان والوجدان الثانى ان تصور كل ماهية مركبة يستلزم
 تصور لازم من لوازمها على قياس ما سبق ورد ايضا باننا نتعقل
 كثيرا من المعاني المركبة مع الغفلة عن جميع الامور الخارجية
 منها والمسلك الثالث وهو قول الجمهور ان الاستلزام وعدمه
 فغير معلوم لتوقف الاستلزام على وجود لازم ذهنى لكل ماهية
 مركبة وذلك غير معلوم لتجوز العقل ماهية مركبة لا لازم لها
 الدعوى الرابعة ان الالتزام لا يستلزم التضمن لان الملزوم ربما كان
 من السائط فتح يتحقق الالتزام مع عدم تحقق التضمن الدعوى
 الخامسة والسادسة ان التضمن والالتزام يستلزمان المطابقة
 لوجهين احدهما ان التضمن والالتزام يستلزمان الوضع وهو
 يستلزم المطابقة ينتج انهما يستلزمان المطابقة والوجه الثانى
 انهما تابعا للمطابقة والتابع من حيث انه تابع لمبتوعه لا يوجد
 بدون المبتوع ينتج انهما لا يوجدان بدون المطابقة من حيث
 انهما تابعا لها وما لا يوجد بدون المطابقة يستلزم المطابقة
 فهما يستلزمان المطابقة ولا يخفى عليك انتفاء التقريب فى الدليل
 الثانى لان اللازم منه انهما لا يوجدان بدون المطابقة حال كونهما

موصوفين بصفة التبعية للمطابقة وهو ليس بمطابق بل المطلوب
 انهما لا يوجدان بدونها مطلقا (تذنب) النسبة بين المطابقة
 والتضمن عموم وخصوص مطلقا بينهما وبين الالتزام فغير معلومة
 لان اعمية المطابقة من الالتزام غير معلومة وكذا اعمية التضمن
 من الالتزام فليكن هذا اخر ما جمعناه من السطور مع كثرة الموانع
 عن المطالعة ووفرة الفتور والمراجعون الاخوان تحويل النظر
 عن القصور

رسالة شريفة فى تحقيق العلم الاجالى له تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العليم الكريم الفياض والصلاة على النبي الامى
 وعلى اله المرناض اما بعد فيقول البائس الفقير ابراهيم بن محمد
 القيصرى ان الجلال الدوانى اثبت العلم البسيط الاجالى له
 تعالى بان يعلم الواجب تعالى فى الازل جميع الممكنات دفعة
 بصورة واحدة بسيطة دفعا لما قيل فعلى ما ذكرت من بطلان
 امور غير متناهية مطلقا يلزم ان تكون معلومات الله متناهية
 والا لا تنقض برهان التطبيق انتهى فعلى ما اثبتته الشارح فى علمه
 تعالى لا تعدد فى المعلومات بحسب علمه تعالى فلا يتصور التطبيق
 ودفع لما قيل ايضا من انه لو كان صدور الممكنات عن الواجب
 بالاختيار والافعال الاختيارية مسبقة بالعلم يلزم ان يكون
 للحوادث وجود ازلى فى علمه تع اذ تعلق العلم بالاشياء المحض
 محال بالبدئية فيفضى ذلك الى قدم العالم وتكثر صفاته تع
 بل عدم تناهيها وحاصل دفعه ان ما ذكره الله فى علمه تع يقتضى
 وجود جميع الممكنات فى علمه تع بوجود واحد بسيط علمى
 هو عين علمه بالذات وغيره باعتبار انطباقه على الممكنات الخارجية
 فلم يلزم شئ مما يلزم وما ذكره بعض المتكلمين جوابا عما قيل من

ان العلم قديم والتعلق حادث يفضي الى كونه نع غير عالم بالحوادث
في الازل تع عن ذلك علوا كبيرا هكذا ذكره الدواني في الشرح
ليكن يرد عليه اشكال قوى بين الفحول والكل الى الآن في ورود
مشغول وهو ان اثبات العلم البسيط الاجالى له تع يفضي الى كونه
غير عالم بتفاصيل الاشياء في الازل وهو كفر ونحن نقول بعون الله
المستول ان مراد الدواني انه تع علم جميع الاشياء في الازل دفعة
بتعلق واحد ازل ولكن لما كان علمه تع علما تاما كاملا ليس
من شأنه ان يقاس الى علمنا القاصر حصل صور جميع الاشياء
مفصلة في علمه تعالى الكامل بتعلق واحد ازل فكان تعالى
عالم في الازل بجميع الاشياء تفصيلا بحصول تفاصيل صورها دفعة
في علمه الازلي بتعلق واحد ازل فلم يلزم عدم علمه تع بتفاصيل
الاشياء في الازل قطعا وانما صار هذا العلم اجاليا باعتبار حصوله
بتعلق واحد ازل على خلاف علمنا الاجالى في ذلك الحصول
ثم انه صار صور الاشياء موجودا بوجود واحد علمي باعتبار حصوله
دفعة بذلك التعلق ايضا وباعتبار تعلقات العلم بكل من المعلومات
وقت حدوث الحوادث صار علمنا تفصيليا وبانتفاء تلك التعلقات
اللايزالية في الازل صار اجاليا ومن انعدام تلك التعلقات في الازل
لم يلزم عدم علمه تعالى في الازل بتفاصيل الاشياء في الازل
كما عرفت آنفا ومن هذا التحقيق سقط تشنيع بعض الفحول
بتكفير الشارح الدواني في اثباته العلم البسيط الاجالى مع
ان بيان التدقيق في كلامه يشير الى هذا التحقيق كما لا يخفى على
اهل التوفيق ثم اني مع كمال قلة بضاعتي لم اكن من ارباب التحقيق
في مثل هذا المقام لانه تحريفه عقول الاقوام لكن علمت ان الفضل
بيد الله يؤتيه من يشاء من بين الانام والمجد لله على الانعام قد تم المرام
وانقطع الكلام

رسالة شريفة لازمة في مبحث تحقيق علم الواجب تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله وبحمده والصلاة على نبيه وبعد فاعلم ان الشخص
عند المتأخرين امر زائد على الماهية النوعية منضم اليها انضمام
الجزء الى الكل كما ان انضمام الفصل الى الجنس انضمام الكل
الى الجزء فيكون ذوات الاشخاص عندهم مركبة من الجنس
والفصل والشخص هـ وكما ان الجنس بانضمام الفصل يصير نوعا
متميزا عن المشاركات الجنسية كذلك يصير النوع بانضمام
الشخص اليه شخصا متميزا عن المشاركات النوعية فيكون
نسبة الشخص الى الماهية النوعية كنسبة الفصل الى الجنس لكن
ذلك الشخص عندهم متميزا عما عداه بذاته لا بشخص اخر حتى
يلزم الدور او التسلسل ويلزم تركب ذوات الاشخاص عن امور
غير متناهية فتكون ذوات الاشخاص عندهم مختلفة بالحقيقة المختصة
بكل منها فلا يكون اتحادها بالماهية النوعية التي هي بعض ماهو
داخل في قوام الاشخاص ثم افترقوا فرقتين منهم من ذهب
الى انه جزء عقلي من ماهية الشخص موجود في الخارج بناء على
وجود الكل الطبيعي فيه لانه كلي طبيعي لانه مدرك بالعقل
والشخص عندهم لا يدرك الا بالالات الجسمانية على ان الكل
الطبيعي معروض للكل المنطقي والشخص عندهم ليس داخلا
تحت مفهوم كلي فضلا عن كونه معروضا للكل المنطقي ومنهم
من ذهب الى انه جزء عقلي غير موجود في الخارج بناء على اختيارهم
عدم وجود الطبايع فيه ويفهم لدليل وجودها فيه واختيارهم لما يدل
على عدم وجودها فيه فهو بعينه دال على عدم وجود الشخص
فيه على تقدير كونه جزء اعقليا ومرارهم من كونه جزء اعقليا كونه
جزء افي العقل لكن العقل لا يدركه الا بالالات واما عند المتقدمين

فيكون الشخص ماديا
لكونه جزء من المادي داخلا
في قوام الشخص

ان الشخص الذي هو التميز من ارضا في اعتباري وليس انضمام
الشخص الى النوع كاتضمام الفصل الى الجنس بل هو انضمام
خارج الى خارج لان الشخص عندهم منترع من العوارض بحسب
النظر الجلي ومن الوجود الخاص بحسب النظر الدقيق فيه
فصار العوارض والوجود الخاص مما يترع منه الشخص فكما
ان المادة من الاجزاء الخارجية منشاء انتزاع الجنس وليس بجنس
والصورة النوعية منشاء انتزاع الفصل وليس بفصل وكما انه يقال
لصورة النوعية منوعة بمعنى ان الفصل المنوع مأخوذ منها كذلك
يقال لهذه العوارض بحسب النظر الجلي ونحو الوجود الخاص
بحسب النظر الدقيق منه شخصية بمعنى ان شخص الشخص
ماخوذ منها والا فليست هذه العوارض ولا نحو الوجود الخاص
شخصا عند احد اما عند المتأخرين فلانهم يقولون بدخوله
في قوام الشخص وماهية مع ان هذه العوارض وكذا الوجود
الخاص خارجة عنه اتفاقا واما عند الاوائل فلان الشخص
عندهم هو التميز ولا شك في مغايرته لهذه العوارض والوجود
الخاص الا ان تغايره بالوجود الخاص اعتباري لان شخص الماهيات
عين وجودها بالذات وغيرها بالا اعتبار بناء على ان المميز غير المميز
فعلى راي القدماء كان الاختلاف بين السكلي والجزئي كالانسان
وزيد مثلا لا يكون الا بطريق الادراك فان الانسان ان كان محفوظا
بعوارض معينة محسوسة وكان يتعلق به الاحساس كان جزئيا
وان كان يتعلق به الادراك التعقلي مجردا عن تلك العوارض كان
كلية ٧ هذا اخر ما جمعناه من كلام المهرة في العلوم في اثناء مذاكرة
بحث العلم بعون الله الحي القيوم وهكذا افيد المقام للطالبين
الذين فازوا بتحقيق هذا المقام بتقرير الفقير ابراهيم بن محمد
صانه الصمد من شر حاسد اذا حسد

والحمد لله ان المتأخرين
اسموا باسم بان الشخص مادي
داخل في قوام الشخص ليس له
ماهية نوعية والمادي لا يدرك
الا بالذات اجساما بقاها
فشرح الشخص عن علمه
ولعدم الماهية عن الالات
النوعية التي يعلم بها هكذا
كان المتأخرون الفلاسفة
والقدماء فهم قالوا بان
الشخص خارج عن قوام
الشخص حصه من الشخص
الكلي يدركه تعالى على وجه
كل حرده الفقير ابراهيم
الفيصري

رسالة في تحقيق المثل الافلاطونية

زعم البعض ان المثل الافلاطونية عبارة عن الصور المعلقة لا في
مكان الثابتة في عالم الاشباح المتوسطة بين عالم العقل والجنس لانه
اكثر مجردا من عالم الحس وقل مجردا من العقول فانهم انتزاعا اربع
عالم عالم التجرد المحض اي الحضرة الالهية وعالم الانوار والعقول
وعالم المثل والخيال وعالم الحس والشهادة ومظاهر تلك الصور
قد تكون الاجسام الحقيقية وقد يكون الخيال وغيره من القوى
الجسمانية وتلك الصور موجودة قائمة بنفسها والصور المعلقة
غير متعلقة بمكان ووجهة كالجردات حتى انه يرى صورة
مثالية لشخص واحد في مراتب متعددة بل في مواضع وامكنة متكررة
كما يحضر ملك واحد في الف مكان لقبض الارواح ومن هذا
القبيل حضور بعض الاولياء في زمان واحد في اماكن متعددة
غربية وشرقية في عالم المثل تتروحن الاجساد وتجلس الارواح
كذا في فوائد الخافائي وبينه اخذ الحريري في حاشية الجلال
لكن هذا في المثل الافلاطونية غلط مشهور بل هو انه زعم افلاطون
ان لكل نوع طبيعة نوعه شخصاه وجودا في الخارج باقيا مستمرا
الا وابدأ حال كونه مجردا عن الشخصات والواحق الخارجية
وسمى تلك الاشخاص المثل الافلاطونية واستدل عليه بان
هذا المجرد جزء مشترك بين الماهيات المخلوطة الموجودة في الخارج
وضعه ظ لان المجرد عن الشخصات والواحق الخارجية
لا يوجد في الخارج لان الوجود الخارجي ايضا من العوارض
الخارجية وقد فرض مجردا عنها واما كون هذا الشخص المجرد
جزءا مشتركا بين الماهية المخلوطة ففاسد لان الماهية المجردة
تباين المخلوطة كذا في شر الصواع لساجقلى زاده

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى اما بعد فاعلم ان المعدولة
 في عرفهم ما يكون مفهوم حرف السلب جزءا من المحمول سواء
 كان لفظ حرف السلب جزءا منه او لا والمحصلة ما لا
 يكون مفهوم حرف السلب جزءا من المحمول اذا اعتبر عندهم
 العدول والتحصيل في جانب المحمول دون الموضوع لانها
 في جانب المحمول يؤثر ان في مفهوم القضية لاني عنوان الموضوع
 لان ما ينوط به الحكم انما هو ذات الموضوع وعنوان المحمول لا عنوان
 الموضوع فاختلف عنوان الموضوع بالعدول والتحصيل لا يؤثر
 في مفهوم القضية بخلاف عنوان المحمول فلا جله اعتبر وهما في جانب
 المحمول فعلى التعريفين الاولين لا يخرج مثل زيد اعني عن تعريف
 المعدولة ونحو الالاجداد عالم عن تعريف المحصلة حال كون
 الالاجداد علما لشخص انساني فيكون التعريفان سالمين ثم ان
 القوم قالوا ان السالبة المحصلة اعم من الموجبة المعدولة لانه متى
 صدقت الموجبة المعدولة صدقت السالبة المحصلة من غير عكس
 كلتي ونحن نقول ان الموجبة المعدولة قد تلتئم من سالبة بسيطة
 نحوز يد لا كاتب فالحال اصله زيد ليس بكاتب وقد تلتئم
 من سالبة معدولة نحوز يد لا عالم اذا صله زيد ليس بلا عالم فعلى
 هذا كيف يضح قولهم متى صدقت الموجبة المعدولة صدقت
 السالبة البسيطة اذ قولنا زيد لا عالم موجبة معدولة صادقة
 ولم تصدق فيه سالبة بسيطة بل تصدق سالبة معدولة لانها
 ملتزمة منها فليتأمل

رسالة شريفه

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لمن اوجدنا والصلاة لمن ارشدنا وبعد فاعلم ان المنطقيين

اتفقوا

اتفقوا على ان الرابط الغير الزماني كلمة هو كما كان الزماني نحو كان
 من الافعال الناقصة فان الفلاسفة لما غربوا كتب المنطق نقلوا
 الضمير الذي هو اسم وكناية عن مرجعة الى النسبة الرابطة
 جزء الثاني من القضية الى الجزء الاول بالفعل ٦ وهي الوقوع
 والا وقوع المعبر عنه في لغة الفلاسفة بلفظ آشين وهو الرابط
 في القضية بالذات مثلا فان هو في نحوز يد هو عالم لم يكن اسما
 ضميرا راجعا الى زيد بل هو دال على الوقوع الغير المستقل
 في قالب الاسم ٩ لئلا التزمهم مطابقتهم بالمحكوم عليه يمنع
 عن كون معناه هو النسبة الرابطة اذ لو كان دالا على النسبة
 لكان القياس التزام افراده وعدم تغيره بتغير المحكوم عليه والحق
 ما قاله المحقق التفتازاني ان الدال على الرابطة عند العربية
 هو الحركات الاعرابية بل الرفع منها لانك اذا قلت زيد عالم
 على الافراد لم يفهم منه الربط والاسناد فعلى هذا ان كان
 الطرفان في القضية مبنيان فالقضية ثنائية وان معربان لفظا
 او تقديرا فثلاثية تامة وان كان احدهما ظرفيا فثلاثية ناقصة
 وهذا ايضا مختار المحققين وقول الفلاسفة مبنى على العقلة
 عن ذلك

بسم الله الرحمن الرحيم وبه العون

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فاعلم ان القضية
 المعقولة تكون ثلاثية دائما سواء كان المحمول فعلا نحو ضرب
 زيد واسما نحو زيد كاتب واما القضية الملفوظة ان كانت
 الرابطة مذكورة فيها تسمى ثلاثية لاشتمالها على ثلاثة الفاظ
 الثلاثة معان مطابقة وان كانت الرابطة محذوفة لشعور الذهن
 اليها بمعونة القرائن تكون ثنائية لان ثلاثية القضية وثائيتها
 انما تكون باعتبار الرابط اذ القضية التي لم تكن الرابطة مذكورة

٦ واما النسبة بين بين فهي
 رابطة بالعرض ٨
 بل في قالب الفعل لان
 حركة الاخر لا مدخل لها
 في الهيئته لانهم قالوا ان تعلم
 من الامر وتعلم من الماضي
 على هيئة واحدة وهو في هيئة
 قل من الامر ٩

ولامقدرة فيها لا تكون ثلاثية ولا ثنائية نحو ضرب زيد فانها خلية وحدانية تطلق على الفعل المحكوم به وعلى الاسم المحكوم عليه وان لم يطلق عليهما اسم الموضوع والمحمول لان الاسمين الاولين اعم من الثانيين بل اترادف بينهما فعلى هذا لا حاجة لادراج ضرب تحت المحمول وزيد تحت الموضوع الى تاويل ضرب زيد بزيد ضارب كما فعله السيد الشريف ثم اعلم ان اشتمال القضية الثلاثية على ثلاثة الفاظ مبنى على الاعم والاغلب ٢٠ والا فالثلاثية قد تكون على لفظ واحد نحو هست في جواب من قال ازيد درخانه هست وقد يكون على لفظين نحو بر پاست في جواب من قال ازيد نشسته است يادري است كذا ذكره الفاضل العصام في حاشية التصديقات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلاة على نبيه وبعد فاعلم انه لو كان كلمة كان رابطا زمانيا لزم بطلان عكس قولنا كل شيخ كان شيبا وهو بعض الشباب كان شيخا وهو بط مع صدق الاصل اذ لا شئ من الشباب شيخا في الزمان الماضي واجيب عنه بانه لا يلزم في العكس مشاركة الاصل في الزمان كما لا يلزم مشاركة في الجهة فعلى هذا فليكن عكس القضية المذكورة بعض الشباب يكون شيخا كذا ذكره العصام في حاشية التصديقات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فاعلم ان القوم قالوا ان لبس كل بدل بالمطابقة على رفع الایجاب الكلبي وليس كذلك بل هو دال على رفع الكلبي والبدال على رفع الایجاب الكلبي لبس كل هو لان هو عندهم دال بالمطابقة على ان الحكم في القضية الموضوع محمول وهو معنى الایجاب وكل مع هو يدل

بالمطابقة على ان الحكم فيها على ان يكون كل الموضوع محمولا وليس كل هو ح يدل بالمطابقة على رفع الایجاب الكلبي وقس عليه لبس بعض وبعض لبس فقل لبس بعض هو وبعض لبس هو فان قلت انهم قالوا ان لبس هو دال على النسبة السلبية فتح يكون لبس داخل في الربط ثم قالوا ان لبس كل سور السلب الجزئي فتكون داخل في السور قباي القولين فعمل والفاضل العصام قد ابقى هذا الاشكال على القوم في حاشية التصديقات قلنا ان لبس في الموضوعين متحد ذاتا لكنهما مختلفان اعتبارا فان لبس في لبس هو باعتبار سلبها الرابطة تكون من الرابطة وباعتبار سلبها كلية الرابطة وهي السور تكون من السور وهذا الجواب من الحقيق ابراهيم القيصري رحمه الباري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فاعلم ان الحمل قد يطلق ويراد به الحكم بالاتحاد مطلقا وقد يطلق ويراد به اتحاد المتغايرين ذهنا في الخارج محققا او هو هو ما وقد يطلق ويراد به الحكم على احد المتغايرين ذهنا باتحاد المتغاير الاخر خارجا محققا او هو هو ما اذ لابد في الحمل من تغاير الطرفين ذهنا والا لم يتصور بينهما حمل اصلا ولا بد ايضا من ان يتحد في الوجود بحسب الخارج سواء كان محققا او هو هو ما لان المتغايرين في الوجود الخارجين المحقق او الموهوم يستحيل ان يحمل بان احدهما هو الاخر وقد يطلق ويراد به اتحاد غير المتأصل في الوجود بما هو متأصل فيه اذا عرفت ما ذكرنا فاعلم ان قول السيد السند ان الجزئي الحقيقي يمنع حمله على شئ انما يوضح اذا اريد من الحمل المعنى الاخير فتدبر ومن الناس من ذهب الى استحالة الحمل في نحو كل انسان حيوان حيث قالوا ان كان

لو كان القضية باعتبار
الخطبة رباعية لا ينافي ثلاثيتها
ومشابهة باعتبار الربط

مفهوم الانسان عين مفهوم الحيوان يكون الجمل المفيد محالا
وان كان غيره يكون الجمل محالا ثم اذا اريد من الانسان الذات
ومن الحيوان العنوان يذهب هذا المستحيل الى استحالة ايضا
ويقول ان كان ذات الموضوع عين عنوان المحمول يكون الجمل
المفيد محالا وان كان غيره يكون الجمل محالا ومنشاء هذه
الاستحالة ارادة المعنى الاول من الجمل واجيب عن الاشكالين
باختيار الشق الثاني ومنع الاستحالة المذكورة بان يراد من الجمل
المعنى الثاني لكن لو حل الجمل بالمعنى الثاني يوجب عدم التميز
بين المحمول والموضوع وعدم صحة اشتقاق المحمول من هذا
الجمل وعدم تمييز الصادق عما صدق عليه والحق في الجواب
ان يحمل الجمل على المعنى الثالث

قوله الحمد لمستأهله قال الفاضل المحشى قول احد * الحمد هو
وصف المختار بالجميل مطلقا على الجميل الاختياري مطلقا باللسان
على جهة التعظيم والمتبادر من هذا التعريف ان اضافة الوصف من
اضافة المصدر الى مفعوله والباء صلة الوصف لانها سببية والا
لكان قوله على الجميل الاختياري مستدركا لان كلمة على هنا بمعنى
لام التعليل متعلقا بوصف المختار وتعليل له كما في قوله تع
(ولتكبروا الله على ما هديكم) اي لهدايتهم اياكم ذكره ابن هشام
في معنى اللبيب والجميل صفة لموصوف محذوف وذلك المحذوف
اما لفظ الشيء اولفظ التعت اولفظ الفعل فعلى التقدير الاخير
لا يستقيم قوله مطلقا لانه بمعنى سواء كان الجميل غير اختياري
كصفاته تعالى الذاتية او كان اختياريا كصفاته تع الفعلية
ولاشك ان الفعل الجميل امر اختياري بخلاف الموصوفين الاولين
وعلى تقدير كون اضافة الوصف من اضافة المصدر الى مفعوله
يكون ذكر المضاف اليه مستدركا لان فهمه من قوله على الجميل

الاختياري لان الوصف لاجل الجميل المنسوب الى الاختيار هو
وصف للمختار ٩ ويحتمل ان تكون الاضافة من قبيل اضافة
المصدر الى فاعله فتح يكون المضاف اليه مستدركا ايضا لان فهمه
من قوله على جهة التعظيم لان الوصف على طريقة التعظيم
وصف الفاعل المختار والاولى ان يقول الفاضل المحشى
هو الوصف بالجميل كما هو المشهور ومن هذا التعريف تبين ان مورد
الحمد خاص فهو اللسان ومتعلقه عام وهو الجميل الاختياري
الشامل للنعمة وغيره والحمد عليه فيه امر اختياري فان قلت
هذا التعريف غير صادق على الحمد على صفاته تع الذاتية
كحمدت الله على علمه وقدرته لان الحمد عليه في هذا الحمد امر
غير اختياري مع ان المعروف صادق عليه وكل تعريف شأنه
كذا فاسد قلت صدق المعروف على هذا الحمد مسلم لكن لانه
عدم صدق التعريف عليه كيف والحال ان الجميل الاختياري
في التعريف اعم من الاختياري تحقيقا او تاويلا وصفات ذاتية
تعالى وان كانت غير اختيارية تحقيقا لكنها اختيارية تاويلا
باعتبار انها مبتدأ الافعال الاختيارية او باعتبار ان الذات
مستقل في تلك الصفات من غير مدخلية شيء من الاعيان فصار
بمزية الافعال الاختيارية كما لا يخفى واما الشكر فانه هو الفعل
الجميل الذي ينبئ عن تعظيم النعم المختار في مقابلة النعمة
الاختيارية خاصة سواء كان الفعل الجميل باللسان او بالاركان
او بالجنان ومن هذا التعريف تبين ان مورد الشكر عام ومتعلقه
خاص على عكس الحمد اللغوي فبين الحمد والشكر باعتبار
موردهما فقط عموم وخصوص مطلق وباعتبار متعلقهما فقط
عموم وخصوص مطلق ايضا وباعتبار المورد والمتعلق جميعا
فبينهما عموم وخصوص من وجه كما لا يخفى واما المدح فمراد

٩ تقرير البحث اضافة
الوصف الى المختار اما اضافة
المصدر الى مفعوله واما اضافة
المصدر الى فاعله
اضافة المصدر الى مفعوله
فلا يكون من اضافة المصدر
الى فاعله والا لكان ذكر
المضاف اليه مستدركا لكن
التالي منتف فكذا المقدم
فثبت المنط * هذه الباء صلة
الوصف لانها سببية والا
لكان قوله على الجميل
الاختياري مستدركا

للحمد اللغوي في التحقيق وهو مختار صاحب التكشاف وقيل
ان المدح مغاير للحمد اللغوي لانه لما قال العرب العرياء مدحت
اللولؤ على صفاته ومدحت زيدا على حسنه وجباله كان المدح
عليه في المدح غير اختياري ولما كان المدح على المدح امر
غير اختياري كان المدح مغايرا للحمد اللغوي ينتج لما قال العرب
العرياء مدحت اللؤلؤ على صفاته ومدحت زيدا على حسنه وجباله
كان المدح مغايرا للحمد اللغوي فثبت عدم الترادف قلنا اما المثال
الاول فغالب مصنوع ليس من كلام العرب واما الحسن والجمال
في المثال الثاني فلا ثم انه ممدوح عليه لان العبد لا يمدح على غير
فعله الاختياري لان ذلك منهي بقوله تع (ويحبون ان يحمدا
بما لم يفعلوا) ولو سلم انه ممدوح عليه فلا ثم انه غير اختياري لجواز
ان الحسن والجمال بمنزلة الاختياري باعتبار كونه مبتداء للافعال
المحمودة من صاحبه لان حسن المنظر في الغالب يشعر عن افعال
محمودة من صاحبه فيكون الحسن والجمال اختياريا تأويلا وكذا
استفيد من كلام الفاضل المحشي ثم ان قصر جنس الحمد وافراد
بالكون لله تع من قبيل قصر الموصوف على الصفقة قصرا
اضافيا لان الحمد صفة اخرى غير الكون لله تع كالكون للعباد
وكالكون قولا وغيرهما ومن ذلك القصر يلزم قصر افراد
الحمد له تع على طريق قصر الصفة على الموصوف فان قلت
ان الحمد صفة العبد فكيف يكون صفة العبد الحادث مقصورا له
تع قلت انه ليس المراد من الحمد ههنا معناه المصدري بل المراد
منه معنى ما يحمده من صفات الكمال على طريقة ذكر المتعلق
بالكسب واردة المتعلق بالفتح مجازا من سلا وذلك المجاز مجاز
مشهور مستغن عن تكلف القرينة المانعة عن ارادة المعنى الحقيقي
وقد ذكر في التوضيح انه لا بد للمجاز من قرينة تمنع ارادة الحقيقة

واما اذا كانت الحقيقة مستعملة والمجاز متعارفا فعند ابى حنيفة
المعنى الحقيقي اولى وعندهما المجازي اولى فح ارادة معنى ما يحمده
من الحمد معنى مجازي متعارف فارادته لا تحتاج الى قرينة هكذا
افيد المقام للطالين في انشاء هذا كره الخيال

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشارح التفاضل في الشرح وهو حسبي ونعم الوكيل
ونحن نقول رد الملاح المحقق هذا العطف في مطوله خاصته
هذا العطف اما على جملة وهو حسبي واما على حسبي فقط باقيا
على معناه الاصل واما على حسبي مضمنا بمعنى بحسبي فالعطف
على كل تقدير باطل اما الاول فلانه عطف الانشاء على الاخبار
فذا باطل لكمال الانقطاع بين الجملتين المانع للعطف واما الثاني
فلانه عطف الجملة على المفرد فذا لا يجوز واما الثالث فلانه ايضا
عطف الانشاء على الاخبار فقد عرفت بطلانه انفا ولا يخفى
عليك ان في دليل المقدمة الاولى من مقدمات كبرى القياس
المقسم اربعة دعاوى ضمنية ككون هذه الواو عاطفة وكون
الجملة الاولى اخبارية وكون الجملة الثانية انشائية وهذه
الدعاوى في صغرى الدليل وكون عطف الانشاء على الاخبار
باطلا وهذا الحكم في كبراه ذلك ان تمنع كلام هذه الدعاوى
بان تقول لانه اولا كون الواو عاطفة لم لا يجوز ان يكون استثنائية
او اعتراضية على مذهب من يجوز الاعتراض في ابتداء الكلام
ولو سلم ذلك ولكن لانه كون الجملة الاولى اخبارية لجواز
ان تكون انشائية معنى بقرينة وقوعها في موقع الدعاء بان يكون
المراد منها انشاء التوكل كما صرح به المحشي الخيال ولو سلم كونها
اخبارية ولكن لانه كون الجملة الثانية انشائية لجواز ان يقدر
المبتداء في صدرها حال كونه مخصوصا بالمدح بقرينة الجملة الاولى

او ان يكون الجملة الثانية وهي نعم الوكيل خيرا مقبدا لمبتداء
مقدر مؤخر وهو المخصوص بالمدح على رأى فعلى هذا تكون
الجملة الثانية جملة اخبارية متعلق خبرها جملة انشائية لانها متولة
بمقول في حقها نعم الوكيل كما لا يخفى ولو سلم كونها انشائية لكن
لان عدم جواز عطف الانشاء على الاخبار مطلقا تفصيل هذا
المنع ان اردت ان ذلك غير جائز فيما لا محل له من الاعراب فسلم غير
مضر لنا وان اردت انه غير جائز فيما له محل من الاعراب فهو
مجازا ان يكون للجملة الاولى محلا من الاعراب بان تكون
معطوفة على الهادى في قوله والله الهادى وعطف الانشاء
على الاخبار وعكسه فيما له محل من الاعراب جائز صرح بذلك
السيد السند في حاشية المطول اذا الجملة التي لها محل من الاعراب
لوقوعها موقع المفردات لم تكن نسبتها مقصودة ٦ فلم يعتبر
اختلافها بالانشائية والاخبارية وان اردت انه غير جائز في عطف
القصة على القصة فهو ميم ايضا لجواز ان يكون هذا العطف
من قبيل عطف القصة على القصة وعطف الانشاء على الاخبار
وعكسه جائز في عطف القصة على القصة لان عطف القصة
على القصة عبارة عن عطف حاصل مضمون احدي الجملتين
على حاصل مضمون الاخرى من غير نظر الى اللفظ سواء كانت
اخبارية او انشائية على ما اشار اليه بعض محشى الخيال
على ان لزوم الجمل المتعددة في القصة فبنى على الاعم والاغلب
كما ذكره بعض المحشى ايضا واما دليل المقدمة الثانية ففيه
نقول لان عدم جواز عطف الجملة على المفرد فيما له محل
من الاعراب اذ هو وعكسه جائز فيما له محل من الاعراب صرح
بذلك الجواز السيد الشريف ايضا واما دليل المقدمة الثالثة
ففي صفرا ثلاث دعاوى ضمنية وتقرير النوع عليها مستغن

٦ اذ النسبة تمنع طر فيها
عن الارتباط الى الغير

عن البيان السابق واما الحكم في كبراه فنقول فيه لان عدم
جواز عطف الانشاء على الاخبار فيما له محل من الاعراب لان حسبي
بمعنى يحسبني لوقوعه خبرا لهو يكون له محل من الاعراب وكذا
الجملة الثانية بواسطة العطف وذا جائز كما عرفت انفا وهذا اخر
ما جعناه من الكلام بعد استقصاء تحقيقات العلماء الاعلام في انشاء
مذاكرة حاشية الخيال به لكثير من اولى الافهام

ما يتعلق بجهة الوحدة

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم ان جميع مسائل جميع العلوم مدونة او غير مدونة لها ٢ جهة
وحدة وهي التصديقات والحكم بالحمولات على الموضوعات
اذ جميع المسائل مشاركة في ذلك الحكم كقولك كل فاعل
مرفوع في النحو وكل ما يتركب من الجنس والفصل القرينين
حلتام في المنطق وغير ذلك ثم صار كل طائفة منها بواسطة جهة
وامر ارتباطه بعضها ببعض تكون تلك الطائفة متميزة
على الطوائف الاخر فيصير علما خاصا مدونا فتكون كل طائفة
متعلقة بذلك الامر فيكون جهة وحدة لها وهذا حق ثابت
في العلوم المدونة كلها فظهر من هذا انه لا بد لكل علم مدون
من امر جامع بين مسائله سبب الى تدوينه وكونه شيئا واحدا
ثم ذلك الامر الجامع يحتمل عقلا ان يكون موضوع العلم بان
تكون موضوعات طائفة من المسائل راجعة الى شيء واحد
فتجعل بذلك امرا واحدا كالعدد الحساب وكالكلمة للنحوفان
موضوعات جميع مسائله راجعة اليها ٩ فتجعل الكلمة موضوعا له
وجاعلا للنحو علما واحدا وصارت جهة وحدته ويحتمل ان تكون
غايبه كالعاصمية عن الخطاء في الفكر بالنظر الى المنطق فان ذلك
يجمع جميع مسائل المنطق فيكون ٦ جهة وحدة عرضية له وسببا

٢ اي امر ضابط جامع سبب
لكونها شيئا واحدا

٩ فلما كانت هذه المسائل
متعلقة بشي واحد صارت
باعتباره علما واحدا فدون
على الانفراد كذا بينه
الشريف

٦ والجهة الوحدة الذاتية
هي الموضوع والجهة
الوحدة العرضية هي الغاية

الى كونه امرا واحدا وكالصحة بالنظر الى الطب فان مسائل
الطب باحثة عن احوال بدن الانسان من حيث انها تتعلق
بالصحة ويحتمل ان يكون مجموعهما ويحتمل ان يكون ذلك الامر
امرا راجعا الى المفعولات باندرج محمولات المسائل تحت محمول
جامع لها على قياس الموضوع الى غير ذلك من الاحتمالات العقلية
وان لم يكن واقعا ثم الراجع من تلك الاحتمالات كون ذلك الامر الجامع
لا محمولة موضوعه بل لابد من اعتباره في جهة الوحدة هو الموضوع
لا المحمول لان المحمولات صفات مطلوبة لذوات الموضوعات
واعتبار الذات اصل بالنسبة الى اعتبار الصفات ثم ذلك الموضوع
ان اتحد فتم وان تعدد فلا بد من تناسب الموضوعات المتعددة
في امر ذاتي او عرضي كاتواع المقدار من الخط فالجسم التعليمي
والسطح المشترك في المقدار الذي هو امر ذاتي الاربعة المذكورة
في علم الهندسة وكالادوية والاغذية وبدن الانسان المشاركة
في الصحة العارضة له وهي امر عرضي للثلاثة عند من يجوز مثل
هذا التعدد واما عند من لم يجوز كابن سينا فلا لان الاشتراك
في الامر العرضي المطلق لا يكفي في الاتحاد والاتحاد الفقه والهندسة
باعتبار كون موضوعهما فعل المكلف وموضوع الطب انما هو
بدن الانسان واما البحث عن احوال الادوية ونحوها فانما هو
من حيث انه يصح ببعضها ويعرض ببعضها كما ذكره
صاحب التنقيح * جمع من حواشي مختصر المنتهى على قدر البضاعة
في اثناء المذاكرة لكثير من الطلاب

بسم الله الرحمن الرحيم

اللفظ اما مفرد واما مؤلف لان اللفظ اما ان لا يراد بالجز منه
دلالة على جزء معناه اولا الاول مفرد والثاني مؤلف نتيجة اللفظ
اما مفرد واما مؤلف واللفظ المفرد اما ان لا يمنع نفس تصور مفهومه

عن وقوع الشركة اولا الاول كلي والثاني جزئي نتيجة اللفظ
اما كلي واما جزئي واما مؤلف واللفظ المفرد الكلي اما ان يدخل
في حقيقة جزئياته اولا الاول ذاتي والثاني عرضي نتيجة اللفظ
اما ذاتي واما عرضي واما جزئي واما مؤلف واللفظ المفرد الكلي
الذاتي اما مقول في جواب ماهو بحسب الشركة المحضة واما
مقول في جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا واما غير
مقول في جواب ماهو بل مقول في جواب اي شيء هو في ذاته الاول
جنس والثاني نوع والثالث فصل نتيجة اللفظ اما جنس او نوع
او فصل او عرضي او جزئي او مؤلف واللفظ العرضي اما ان
يختص بحقيقة واحدة واما ان يعم بحقائق فوق حقيقة واحدة
الاول خاص والثاني عام نتيجة اللفظ اما عام واما خاص واما
جنس واما نوع واما فصل واما جزئي واما مؤلف والمؤلف
اما جرد ال على ماهية الشيء واما قول يصح ان يقال لقائله
انه صادق فيه او كاذب فيه واما قول مؤلف من اقوال من سلمت
لزم عنها الذاتها قول اخر الاول قول شارح والثاني قضايا والثالث
قياس نتيجة اللفظ اما عام واما خاص واما جنس واما نوع واما
فصل واما جزئي واما قول شارح واما قضايا واما قياس والقياس
اما ان يكون كذلك اولا الاول قياس بحسب الصورة والثاني
قياس بحسب المادة نتيجة اللفظ اما خاص او عام او جنس او نوع
او فصل او جزئي او قول شارح او قضايا او قياس بحسب
الصورة او قياس بحسب المادة والقياس بحسب المادة اما قياس
مؤلف من مقدمات يقينية واما قياس مؤلف من مقدمات
مشهورة واما قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص
معنقد فيه او مظنونة واما قياس مؤلف من مقدمات منها تنبسط
النفس وتنقبض واما قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة

بالحق او بالمشهورة الى الخ الاول برهان والثاني جدل والثالث خطابة
والرابع شعر والخامس مغالطة نتيجة فاللفظ اما جنس واما نوع
واما فصل واما خاص واما عام واما جزئي واما قول شارح واما قضايا
واما قياس واما برهان واما جدل واما خطابة واما شعر
واما مغالطة هذا قياس واحد للرسالة الابهرية غفر الله
لمؤلفها بالطافه الجلية وانما ذكرنا النتائج غير محتنب
عن الحشو والامتناب رعاية لحقوق
المبتدئين من الطلاب

بِعون الله تعالى سايه كردون پايه حضرت جهاند اريده
اشبو مجموعه لطافت موسومه تك طبع وتمثيلي آمل فيض مديد
محمد سعيدك معرفت عاجزانه سيله ذي الحجة الشريفه تك
اواخر نده رسیده حد ختام اولشدر

١٢٥٩
سنة

مصحح تقويم وقايع جمال افنديك ختام طبعه بولديخي
تاريخ تام تراكت انسامدر

طبع جاله كلدي تاريخ پرفواند

طبعه اولدي رعنا مجموعه القواعد

١٢٥٩

